جامعة الجزائر 3

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم حقوق وعلوم سياسية

فعالية العمل الحزبي في الجزائر: قراءة في نسب المشاركة في الانتخابات (2019-2021).

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة ونظم مقارنة

إعدادا الطالبة:

- طالبي ريم حورية

إشراف الدكتورة:

- هارون مليكة

لجنة المناقشة:

الدكتور	تيقامونين ابراهيم	رئيسا
الدكتورة	هارون مليكة	مشرفا ومقررا
الدكتورة	بن بختية وردة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021.

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعو له).

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. والشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث العلمي.

فأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى:

- ❖ أستاذتي الفاضلة الدكتورة هارون مليكة على تفضلها بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى كل ما قدمته لي من آراء ووقت فجازاها الله خيرا.
- ❖ أستاذي الفاضل الدكتور الفاضل حميد رامي الذي كان عونا وسندا لي وذلك بفضل إرشاداته وتوجيهاته الهامة لإثراء هذا البحث فالشكر والجزيل له.
- ❖ كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم لمناقشة هذه الرسالة، وعلى ما يقدمونه من ملاحظات وتوجيهات لإعادة مراعاة البحث.
- ❖ الشكر والجزيل لكل من أفادنا ولو بكلمة طيبة أو حتى بدعوة خالصة.

الإهداء

- أهدي هذا العمل إلى فقيد عائلتي عزيزي وأحبهم إلى قلبي، تمنيت لو شهد وحضر هذا لكن شاءت الأقدار... إلى روحه وذكراه الطيبة التي تسكن ذاكرتي للأبد، رحمك الله وأسكنك فسيح جناته، جدي العزيز.
- إلى حبيبة الروح هي، إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، وإلى ظهري وسندي ورفيقة دربي، جدتي الغالية أطال الله في عمرها.
- إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، التي أنارت دربي بنصائحها، إلى من صبرت وجاهدت من أجلنا، إلى من منحتني القوة والعزيمة، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير، وأرجو أن أكون نلت رضاها، أمي الغالية أطال الله في عمرها.
- إلى من أدين له بحياتي، إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر الحب والتقدير والاحترام والعرفان، أبي عزيزي أطال الله في عمره، أسأل الله أن يشفيه ويعافيه.
- إلى كل أفراد عائلتي وبالأخص إخوتي رعاهم الله "إسلام، حسام، ومريم".
- إلى صديقاتي وبالأخص من شاركوني حرم الإقامة الجامعية وتمنياتي لهم أن يوفقهم الله وينير لهم دربهم في حياتهم القادمة.
- إلى كل الأشخاص اللذين أحمل لهم المحبة والتقدير وساعدوني في إعداد هذه الرسالة.
- إلى كل من نسيهم القلم وحفظهم القلب..

الفهرس الصفحة

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة

الإطار المنهجي: 2

الإطار المفاهيمي: 6

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية وعلاقته بالمشاركة السياسية

تمهيد: 10

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية 11

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية ونشأتها 11

المطلب الثاني: خصائص وتصنيفات الأحزاب السياسية.....17

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب ووسائل تحقيقها 22

المطلب الأول: وظائف ودور الأحزاب السياسية.....22

المطلب الثاني: أهداف الأحزاب السياسية ووسائل تحقيقها 32

المبحث الثالث: علاقة الأحزاب بالمشاركة السياسية 36

المطلب الأول: مفهوم ووسائل المشاركة السياسية 36

المطلب الثاني: أشكال ومستويات المشاركة السياسية.....40

المطلب الثالث: علاقة الأحزاب السياسية بالمشاركة السياسية.....46

خلاصة الفصل الأول:.....48

الفصل الثاني: إشكالية فعالية الأحزاب السياسية بعد 2019

تمهيد:.....50

المبحث الأول: قراءة في النشاط الحزبي قبل 2019 51

المطلب الأول: الأحزاب السياسية خلال مرحلة الأحادية الحزبية 51

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية خلال مرحلة التعددية الحزبية 55

المبحث الثاني: مؤشرات النشاط الحزبي بعد 2019.....58

المطلب الأول: دور الحراك وإشكالية تجديد الخطاب الحزبي بعد 2019.....58

المطلب الثاني: واقع النشاط الحزبي 63

المطلب الثالث: قراءة في قانون الأحزاب.....64

المبحث الثالث: فعالية النشاط الحزبي من خلال الانتخابات 68

المطلب الأول: المشاركة في العملية الانتخابية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية واستفتاء الدستور 68

المطلب الثاني: المشاركة في العملية الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية وبانتخابات المجالس.....73

المطلب الثالث: مميزات وتحليل نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية 81

خلاصة الفصل الثاني:.....85

خاتمة

قائمة المحتويات

قائمة المراجع

الملخص

العنوان	الصفحة
يوضح المرشحين ونسبة المشاركين في الانتخابات الرئاسية.	**71**
يوضح نتائج الإقتراع على دستور 2020.	**72**
يوضح نسبة المشاركة الانتخابية في بعض المدن الجزائرية الكبرى.	**73**
يوضح المعطيات الخاصة بالانتخابات التشريعية.	**75**
يوضح معطيات العمل والانتخابات التشريعية ب12 جوان 2021.	**75**
جدول يوضح قائمة الأحزاب المشاركة والمقاطعة في تشريعات 2021/05/12.	**76**
توزيع المقاعد بحسب الأحزاب والقوائم (الانتخابات التشريعية2021).	**78**
يوضح توزيع المقاعد حسب الأحزاب والقوائم 2021.	**80**
يوضح نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 12ديسمبر 2019.	**83**
يوضح الأحزاب ونسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 12جوان 2021.	**83**

مقدمة

تلعب الأحزاب السياسية أحد أهم المؤسسات والتنظيمات السياسية بالغة الأهمية في الأنظمة السياسية المعاصرة، حيث باتت تضطلع بأدوار حاسمة في تعزيز الأنماط الديمقراطية التمثيلية الحديثة.

تكمن أهمية الأحزاب السياسية الأولى في كونها أحد أهم المؤسسات التي تقوم بجمع المطالب والمصالح المجتمعية وترتيبها وإضفاء الأولوية عليها، وجعلها مقبولة عبر تحويلها إلى سياسات ميدانية قابلة للتطبيق، في ذات الوقت تؤدي وظيفة التجنيد السياسي من خلال انتقاد القيادات وإعدادهم لتولي المناصب التنفيذية والتشريعية في المؤسسات السيادية، وفي سياق غير متصل يمكن للأحزاب السياسية تولي دور الرقابة على الحكومة ومتابعة أنشطتها وتقويمها أحيانا مع تقديم البدائل الممكنة كذلك.

وعليه بات من الاستحالة في الظروف الحالية الاستغناء عنها خاصة لما يتعلق القيام بوظيفة التعبئة الشعبية إبان الاستحقاقات الانتخابية، كما تضطلع الأحزاب بأدوار حديثة عبر قيادة عملية التنمية بتبني برامج اقتصادية تحديثية مناسبة، ومنه فإن العملية السياسية الانتخابية لا تكاد تخلو من الممارسة الحزبية.

توازيا مع ذلك وبالنظر لتطور المجتمع السياسي من حالته التقليدية البسيطة التي تعتمد الأسلوب المباشر للحكم، إلى المرحلة الحديثة ذات التعقيد الوظيفي وتتعدد المهام السلطوية وما انجر عنها من صلاحيات واسعة للحكام، وما لازم ذلك من ضرورة إيجاد كوابح ديمقراطية لتلك السلطات، وتزايد هوامش الحرية المتاحة للأفراد المشكلين للجماعة، والتي تتطلب تعزيز وتوسيع مساحة المشاركة السياسية بمؤسساتها الرسمية والغير الرسمية، حيث أصبحت الأحزاب السياسية أحد أهم المؤسسات التي ترتكز عليها المشاركة السياسية، عبر مساهمة الأحزاب السياسية بمأسسة الأحزاب السياسية وتأطيرها على نحو يحد من تشعب المطالب من جهة ويحول دون تحولها لأعمال عنف مجتمعية من جهة أخرى،

وكذلك يمكن للأحزاب أن تلعب أدوار إيجابية أو سلبية في توسيع أو تضييق نطاق المشاركة السياسية.

إن الأحزاب السياسية الجزائرية بدورها كان لها تأثير مباشر على ظاهرة المشاركة السياسية ومنه على العملية الانتخابية خاصة بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989، عرفت الجزائر إصلاحات سياسية وتبعها كذلك تعديلات دستورية انعكست بالإيجاب على الممارسات السياسية فتضمنت هذه الإصلاحات العديد من الأفكار الديمقراطية والانفتاح السياسي، وكان بفتح التعددية الحزبية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة، فأدى ذلك إلى ظهور نخب جديدة ذات طموحات جديدة تعترف بالحوار وتسعى لتحقيق التنمية ولكن رغم كثرة النصوص القانونية التي نظمت العملية الانتخابية في الجزائر إلا أنها بقيت فاشلة من الناحية العملية لأن المواطن الجزائري يعزف عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية وذلك من خلال المعوقات كعدم التطابق بين الممارسة السياسية والقواعد القانونية فكانت هناك تبني لعملية المشاركة السياسية من خلال إقرار المساواة بين المواطنين في الفرص السياسية فعند تحليل الواقع ركزت السلطة بيد السلطة التنفيذية وكذلك ضعف التنظيمات السياسية من أحزاب وجمعيات وعليه فإن المؤسسات الديمقراطية المتقدمة تعتمد على إشراك المواطن في تلك العملية لأنه يسعى فعليا إلى اختيار نخب تسعى إلى تحقيق التنمية وتأرجح دورها بين تزكية السلطة من جهة والمعارضة السياسية تارة أخرى، إلى غاية بداية ما اصطلح عليه بالحراك الجزائري مطلع 2019، والشعارات التي كانت تنادي بضرورة تغير المنظومة السياسية القائمة ومع الممارسة الحزبية، والذي غايته بناء جزائر جديدة وبأسس جديدة أين يفترض للأحزاب السياسية أن تلعب دورا أساسيا في قبول المواطن الجزائري لمخرجات الحوار الذي دار بين السلطة وبعض الشخصيات الممثلة للحراك.

نتيجة لذلك تمت برمجة مجموعة من الاستحقاقات الانتخابية من أجل إعادة تشكيل المؤسسات السياسية وفق أسس ومخرجات جديدة أين تلعب الأحزاب السياسية الدور الفاعل في إقناع الرأي العام الجزائري بضرورة المشاركة فيها.

الإطار المنهجي

الإطار المنهجي:

1-المشكلة البحثية:

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الأحزاب السياسية في الجزائر ودورها في توسيع نطاق المشاركة السياسي من خلال الاستحقاقات الانتخابية 2019/ 2021؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الجزئية:

- ✓ هل اتسم الخطاب السياسي الحزبي بعد الحراك بالجدية والتغيير بالموازاة مع الأحداث؟
- ✓ هل أثر تغير النشاط الحزبي فعالية العمل الحزبي ومن ثمة في المشاركة السياسية؟

2- مجالات الدراسة:

تشمل الدراسة مختلف مراحل نشاط الأحزاب السياسية في الجزائر وخاصة الفترة الممتدة من الحراك الجزائري 2019 إلى 2020 وذلك من خلال المرور بجميع الاستحقاقات الانتخابية في هذه الفترة.

وكذلك بالرجوع إلى الفترات السابقة، فلا يمكن فهم الأحزاب السياسية في الجزائر بدون الرجوع إلى نشأتها وتطورها من الأحادية الحزبية إلى التعددية إبتداءا من دستور 1963 وصولا حتى دستور 1996.

فتشمل الدراسة كل من الأحزاب والعمل الحزبي وعلاقتها بالمشاركة السياسية وخاصة فعالية العمل الحزبي خلال فترة 2019 إلى 2021 وكيف أثر ذلك على المشاركة السياسية من خلال الاستحقاقات الانتخابية.

3-الفرضيات العلمية:

وللإجابة على الإشكالية نضع الفرضيات التالية:

- ✓ كلما ارتفع العمل الحزبي ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات.
- ✓ عمل الأحزاب السياسية في الجزائر خارج الحملات الانتخابية يؤثر في توسيع نطاق المشاركة السياسية.

4- مبررات اختيار الموضوع:

إن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب محددة، دفعت الباحثة لاختيارها ومن المبررات التي دفعت لاختيارها هذا الموضوع:

أ- المبررات الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الأحزاب السياسية الجزائرية في فترة بعد الحراك الجزائري 2019 إلى 2021، حيث شهدت هذه المرحلة أحداثا هامة تستحق الدراسة، فأصبحت محل اهتمام القوى السياسية ومنه التعرف على العمل الحزبي ومدى فعالية الأحزاب على تفعيل المشاركة السياسية، وذلك من خلال دراسة في نسب الانتخابات.
- التعرف على التجربة الحزبية والأداء الحزبي في بلدنا والتعريف بها لدى الدارسين والمهتمين بالدراسات السياسية والحزبية.
- دفعني التمسك بهذا الموضوع لأن معالجته ودراسته دراسة ميدانية كانت نادرة في الجزائر فهذا من أهم الأسباب التي تشجعنا على اختيار هذا الموضوع رغم الإحاطة به.

ب- المبررات الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بالواقع، ومنه معرفة مدى فعالية الأحزاب السياسية الجزائرية لتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

- معرفة أهم الأحداث التي اعتبرت نقطة تحول النظام السياسي الجزائري لأنه كانت هنالك عدة تطورات وتقلبات أثرت على المشهد الحزبي باعتبار الأحزاب هي صوت المواطن أمام السلطة.

ج- أهمية وأهداف الدراسة:

أ- أهمية الدراسة:

- يعتبر موضوع الأحزاب السياسية من بين أهم المواضيع في الدراسات السياسية وفي النظام السياسي، ويعتبر من المواضيع الجديدة المتجددة باستمرار، وهذا ما عاشته التجربة الجزائرية من محطات متغيرة وصولا للتجربة الأخيرة من 2020/2019.
- تزودنا هذه الدراسة التعرف العمل الحزبي تأثيره على المشاركة السياسية وخاصة في هذه الفترة الأخيرة.
- طبيعة عمل ووظائف الأحزاب السياسية الجزائرية.
- تقدم هذه الدراسات معلومات كمية أي (معلومات ميدانية) تساعد على ربط العلاقة أكثر.

ب-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول لمجموعة أهداف منها:

- معرفة حقيقية ودور الأحزاب السياسية في تأدية وظائفها.
- توسيع دائرة البحث في الأحزاب السياسية الجزائرية وعلاقتها بالمشاركة السياسية وذلك من خلال قراءة في نسب المشاركة في الانتخابات.
- التعرف على دور ونشاط الأحزاب وخاصة في فترة بعد الحراك الجزائري 2019 إلى 2021.
- معرفة فعالية العمل الحزبي في الجزائر.

ح- مناهج الدراسة واقترابـاتها:

اعتمدنا على مجموعة من المناهج والمقاربات التي تساعدنا في الإجابة على الإشكالية والتحقق من فرضيات وتساؤلات الدراسة ألا وهي:

ويعرف منهج البحث العلمي على أنه: **أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول ظاهرة موضوع الدراسة.**[1]

1. **المنهج الإحصائي:** يعتبر أحد المناهج الكمية التي تعتمد على الأساليب الرياضية، فالباحث الاجتماعي يستخدم الطرق الإحصائية كالرموز والمؤشرات لقيم وظواهر وعلائق معينة ليقوم بتفسيرها وتحليلها فيساعد في تعميم النتائج على أكثر من عينة في دراستها.

فالمنهج الإحصائي هو فرع من الدراسات الإحصائية يقوم بجمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة ومنه تنظيمها وتبويبها. وعرضها جدوليا أو بيانيا ثم تحليلها رياضيا ومنه استخلاص النتائج وتفسيرها، فتقتضي الضرورة البحثية في بحثنا هذا على التعرف على الإحصاءات الانتخابية للتوصل إلى ارتفاع أو انخفاض نسب المشاركة السياسية.

2. **المنهج التحليلي:**

هو وصف موضوعي وقياس كمي للمحتوى العام للظاهرة فيعتبر وسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعي لسمات معينة في الرسائل. فاستعملناه لتحليل النتائج الكمية والكيفية الخاصة بالانتخابات والأحزاب وعلاقتها بالمشاركة السياسية.[1]

[1] محمد سرحان، علي محمودي، مناهج البحث العلمي(صنعاء: دار الكتب، الطبعة 3، 2019)، ص35.

واعتمدنا كذلك على المقترب التالي:

الاقتراب البنائي الوظيفي: فكان من رواده اسيتون ومن المفاهيم التي استعان بها في هذا الاقتراب هي: المدخلات، التحويل، العلبة السوداء، المخرجات، التغذية العكسية، والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطها الخارجي، من أجل تحقيق الاستمرار والاستقرار، ويتم ذلك من خلال قدراته ووظائفه،[2] وثم الاستعانة به لأن الأحزاب لها مدخلات من علاقات داخلية وأجهزة خاصة ومخرجات أي الوظائف التي يقوم بها من مشاركة سياسية عن طريق الانتخابات.

الإطار المفاهيمي:

1. **تحديد المفاهيم:**

- **الأحزاب السياسية:** هي تنظيم ديمقراطي يمارس العملية الديمقراطية داخل الحزب بانتخاب أعضائه لتولي المناصب القيادية في الحزب ووضع الرؤى والأهداف الاستراتيجية، وخارج الحزب بالمشاركة في الانتخابات بمستوياتها المختلفة ويربط الحزب السياسي بصفة عامة بين مجموعة المواطنين اللذين يتبنون رؤية سياسية واحدة هي رؤية الحزب وبيئة نظام الحكم وأدوات الدولة المختلفة.[3]
- **المشاركة السياسية:** ***تلك الأنشطة السياسية التي بمقتضاها يشارك الفرد أو الجماعات في اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر عفوي أو منظم، ابتداءا من التصويت، فضلا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال أي تنظيم سياسي، كما ينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي.***[4]

---

[1] عائشة عمباش وآخرون، ***منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية*** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019)، ص 140،141.

2 نفس المرجع ص169.

[3] محمد عواض، ***الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية***، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص30.

[4] عواض محمد، نفس المرجع، ص31.

- **الانتخاب:** هو اختيار شخص من المرشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي إليها ويطلق على الانتخابات اسم (اقتراح)، ويعتبر حق عام للمواطنين، فالانتخابات هي اجراء دستوري لاختيار الأفراد أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين.[1]

2. الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من الدراسات القريبة من موضوعنا وهي كالآتي:

1-دريس نبيل، المشاركة السياسية: حالة الجزائر، الانتخابات المحلية لسنة 2007، مذكرة دكتوراه (جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام 2009) فكانت الدراسة تتحدث عن اهتمام موضوع المشاركة الحديث عن المجتمع السياسي وإدارة الأمور ومقياس المشاركة السياسية في الجزائر من خلال السلوك الانتخابي، واعتماده في تحليله على المنهج المسحي وعلى المسح التحليلي والوصفي فكانت دراسته محدودة على الانتخابات المحلية فقط على عكس دراستنا التي كان من أهم متغيراتها الأحزاب وكانت شاملة لأربع استحقاقات انتخابية مختلفة.

2-بوعبد الله حورية، دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر 1997-2012، مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015/2014)،فكان مجمل الدراسة مهتم بأدوار الأحزاب واعتبارها وسيلة للمواطنين، فالأحزاب السياسية في الجزائر شهدت تحولات ومنها فتح باب للتعددية الحزبية أي التحول نو الديمقراطية مع التركيز على الفترة من 1997إلى غاية 2012، واعتماده على تحليلها على المنهج التاريخي والمنهج الوصف والمنهج المقارن وكذلك المقترب القانوني والاقتراب البنائي الوظيفي على عكس دراستنا كان

[1] ***الموسوعة السياسية***، صباح بالا، https://politivcal-encyclopedia.org، 2022/03/02.

التركيز فيها على فعالية العمل الحزبي من خلال استغلال المنهج الكمي وهو ما يوضح أكثر الدراسة على عكس ما تم اعتماده من هذه الدراسة.

3-خديجة جماعي، ميادة بن خيرة، دو الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية لسياسية في النظام السياسي الجزائري، مذكرة ماستر(جامعة أحمد دراية أدرار: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2018) فموضوع الدراسة كان عن الأحزاب السياسية وفعاليتها في تحقيق التنمية السياسية في الجئر واعتمد في منهج دراسة على منهج دراسة الحالة، على عكس دراستنا التي تناولت مدى فعالية العمل الحزبي في تحقيق المشاركة السياسية بتحديد الفترة من2019إلى 2020.

4- قندوز عبد القادر، مبطوش الحاج، واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي2019 وتحدي بناء الجزائر الجديد(مجلة الرائد في الدراسات السياسية.

مجلد03- العدد 01- نوفمبر 2001) تناولت هذه الدراسة المشاركة السياسية في الجزائر عن طريق الانتخابات وذلك بعد حراك 2019 ولكن هذه الدراسة نوعا أزحت دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية.

- **صعوبات الدراسة:** لا يخلو أي بحث من مجموعة عقبات يمكن أن تواجه الباحث، فتصعب عليه عملية جمع المعلومات عن بحثه ففي هذه الدراسة واجهت بعض الصعوبات منها:

أ. عدم التمكن من إجراء مقابلات مع مسؤولي الأحزاب وحتى مع المؤسسات.

ب.قلة المعلومات حول هذا الموضوع وخاصة أنه في الجزائر وكذلك لأنه من المواضيع الجديدة من ناحية الفترة.

ت.تعدد مداخل دراسة الموضوع أي كل ينظر له من زاوية ما جعل البحث أكثر اتساعا.

ث.عدم التطرق بكثرة لهذا الموضوع وخاصة في الفترة الانتقالية خلال وبعد الحراك الشعبي 2019 لحساسية الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية وعلاقتها بالمشاركة السياسية

تمهيد:

تشمل الدراسة في الفصل الأول على الأحزاب السياسية وعملها وعلاقتها بالمشاركة السياسية وقبل الغوص في ظاهرة الأحزاب السياسية يجب علينا التعرف على هذه الظاهرة، وعلى نشأتها وتصنيفاتها وخصائصها وكذلك عملها الحزبي الذي تقوم به من وظائف وأدوار إلى آخره.

إضافة إلى العنصر الثاني ألا وهو المشاركة السياسية فيجب التعرف عليها وعلى مستوياتها، فالأحزاب السياسية تعتبر من أحد أهم عناصر النظام السياسي في الدول الديمقراطية، فتتوسع حق المشاركة السياسية، فأصبحت الأحزاب السياسية اليوم ذات أسس ومقاييس دقيقة وأصبحت قوة مؤثرة في التحكم لضبط قواعد اللعبة السياسية في أغلب أنظمة الدول المعاصرة للتعرف على مدى إمكانية الشعوب في التعبير عن إرادتها لتحقيق مشاركة مباشرة لتلك الشعوب، ففكرة الأحزاب تعود للحضارات القديمة ولكن منذ قرن نشأت بمفهومها الحديث.

المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية ونشأتها

❖ **المفهوم:**

إنه ليس من السهل تقديم تعريف يكون جامع لظاهرة شاملة ومعقدة كظاهرة الحزب السياسي وهذا راجع لاختلاف الكتاب والباحثين، ومنه هنالك اتجاهين أساسيين لتحديد هذا المفهوم ومنه سرد مجموعة من التعريفات من طرف المفكرين.

أ- الاتجاه الأول: يمثله الفكر الماركسي يرى أنه لا يمكن وجود حزب سياسي بدون وجود أساس طبقي فهو تعبير سياسي لطبقة ما، فهو يستبعد الأحزاب التي لا تقوم على طبقية.

ب-الاتجاه الثاني: يمثله التوجه البرجوازي ويركز على المبادئ ودرجة الوضوح في صياغتها.[1]

رغم الاختلاف حول تعريف الأحزاب السياسية إلا أن معظم المفكرين يرى أن الحزب السياسي غايته الوصول إلى السلطة وممارستها بصفة قانونية وشرعية.

ومنه يقصد بالحزب لغة: جماعة من الناس شكلت تنظيم سياسي بمذهب عقائدي ومنهج خاص به للوصول إلى أهدافه.[2]

أما السياسي لغة: تعني من يتقيد بشؤون الرعية، فاستخدموا العرب لفظ السياسة دلالة على الإرشاد والهداية ولكن في الوقت الحاضر هي كل ما له علاقة بالسلطة.

---

[1] نور الدين حاروش، ***الأحزاب السياسية***(الجزائر، دار الأمة،2009)، ص13.

[2] حورية بوعبد الله، ***دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر 1997-2012***، أطروحة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014-2015)، ص18.

تعريف الحزب السياسي اصطلاحا:

يعرفه **moran موران عالم اجتماع فرنسي االحزب: بأنه تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة، وأن يقدم برامج عريض للناخبين ويبين من خلالها أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص تسود بينهم أفكار وقيم واحدة من خلال الإعتماد على برنامج معلن لتحقيق الصالح العام.**

يعرفه Max weber**ماكس فيبر عالم اجتماع وسياسي ألماني الحزب: تجمع أو جمعية على أساس إنخراط طوعي لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد، لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد، من أهم هذه الأهداف إيصال زعيمهم إلى السلطة.**[1]

يعرف المفكر السياسي Edmund Burke**إدموند بيرك الحزب: بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد، بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومي، وفقا لمبادئ محددة متفق عليها جميعا.**

يعرف Kablan Lasswell **لاسويل وكابلان الحزب السياسي: بأنه مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الإنتخابات.**

فهذا التعريف يميز الحزب على أنه قطاع غير منظم ونشيط من الرأي العام فهو يستبعد الجماعات التي تؤثر على القرارات بإستعمال العنف بالإضافة إلى جماعات الضغط، فإن الأحزاب هي التي تمارس القوة السياسية بالتصويت الشرعي.

ويعرف القانوني والمنظر السياسي pierre bourdieu بيير بورديو الحزب السياسي: **بأنه مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤى السياسية، تجهد وتبحث لتجعلها متفوقة على**

[1] خديجة حماعي، ميادة بن خيرة، ***دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الجزائري***، مذكرة ماستر منشورة(جامعة أحمد دراية أدرار: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019)، ص08،09.

غيرها من الرؤى، محاولة جمع أكبر عدد من المواطنين حولها بحثا للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على أفكارها.

أما تعاريف الأحزاب السياسية، من جانب الفقهاء العرب فكانت كثيرة، فيرى **سليمان الطماوي: الحزب جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين.**

وحاول كذلك **سمير عبد الرحمان الشمري** بجمع عدة خصائص تتعلق بالحزب السياسي، فقام بالتوفيق بالمفاهيم السابقة فعرفه بأنه: **جماعة إجتماعية تطوعية واعية ومنظمة، ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الإجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية، ولها غايات قريبة وبعيدة، تهدف هذه الجماعة إلى الإستيلاء على السلطة.** [1]

ولم يعطي الأستاذ Maurice Duverger **موريس ذو فرجيه عالم السياسة،** تعريفا دقيقا وواضحا للحزب السياسي بل أشار بأن التنظيم من سمات الأحزاب المعاصرة، ويقول إن الأحزاب تعرف بطبيعة تنظيمها فالحزب هو مجموعة لبينة خاصة.

وفي موضع آخر من كتابه يقول: إن الحزب ليس جماعة، وإنما هو مجموعة من الجماعات، وتجمع زمر صغيرة منتشرة عبر البلاد(في شكل شعب أو لجان أو جمعيات محلية إلى آخره) مرتبطة بمؤسسات تنسيقية. [2]

فتعتبر هذه من أهم التعاريف التي قدمها الباحثون والمفكرون لضبط مفهوم الحزب السياسي وتحديد مدلوله الإجرائي.

[1] محمد عبد الكريم عليان، ***دور العلاقات العامة في تفعيل الاتصال السياسي في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر3: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2018/2017)، ص ص85،88.

[2] نفس المرجع، ص86.

فمن واقع النظر لهذه التعاريف يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد تعمل معا وفق مبادئ متفق عليها لتحقيق مصلحة عامة وللحزب جهاز إداري وهيكل تنظيمي يجمع أعضاءه.

ولكن رغم ذلك يبقى هنالك تمايز وتناقض بين التعاريف ولكن تبقى بعض القواسم المشتركة منها:

- وجود برنامج أي رؤية سياسية موحدة ليعرضها على المواطنين.
- وجود تنظيم واتصالات منظمة داخلية وبين الوحدات المحلية والقومية.
- الاهتمام بالتأييد الشعبي والسعي للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عبر إقامة التحالفات.

❖ **النشأة:**

يشير **موريس ذو فرجيه** إلى أن هنالك ارتباط وثيق فيما بين الأحزاب السياسية ونمو الديمقراطية ومنه اتساع في مفهوم الاقتراع العام الشعبي ليلغي جميع القيود المالية والطبقات المرتبطة به سابقا،[1] فهنالك نوعين من العوامل ساهمت في نشوء الأحزاب برلمانية وخارجية.

❖ **العوامل البرلمانية:** إن الأحزاب السياسية قامت بفضل نشوء الجماعات البرلمانية فاللجان البرلمانية أحد أسباب نشوء الأحزاب.

إن الأحزاب في الماضي إنما قامت لتكون جهاز انتخابيا نواتها اللجان الانتخابية، فكانت حياتها مع البرلمان دون تفريق، وكانت تمثل مصالح إقليمية متصارعة أكثر من كونها أحزاب تمثل قواعد شعبية عريضة.

[1] كمال فتاح، ***دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر***، مذكرة ماجستير منشورة(جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص33.

جاء قانون 1832م فغير الأمر في بريطانيا، فظهرت تنظيمات حزب مركزي يشمل المملكة كلها، وأولها نادي "كارلتون" الذي أنشأه المحافظون، فالجماعات البرلمانية لها عوامل أهمها: المصلحة – وحدة الفكر – الإقليمية– عامل المهنة.

فتأثر الجماعات المحلية بعوامل المنطقة التي يمثلونها، أسهمت في ميلاد أحزاب سياسية، وانتقلت بعدها الجمعية الوطنية إلى باريس، فأما عن عامل المصالح هو أن كل نائب يحرص على نيابته واستمرار تمثيله للبلاد.

- **العوامل الخارجية:** إن الجمعيات الفكرية والنقابات والجمعيات السرية لعبت دور واضح في تكوين الأحزاب السياسية.

فنجد الجمعية (الغابية) فهي جمعية فكرية أسهمت في تكوين حزب العمال البريطاني، وكذلك أسهمت النقابات المهنية في تكوين هذا الحزب، فقد لعبت النقابات الفلاحية والتعاونية في تكوين الأحزاب السياسية وخاصة الفلاحية وذلك في الدول الإسكندنافية وأوروبا الوسطى وسويسرا وأستراليا وكندا.

وكذلك دور الكنيسة في نشوء الكثير من الأحزاب السياسية فعلى أثر ظهور المذهب "الكلفيني" نشأ حزب سياسي من المؤمنين ليقف في وجه حزب المحافظين الكاثوليكي وكذلك البروتستانيون أسسوا حزب ليقفل كذلك في مواجهة الكاثوليك وأتباع المذهب الكاليفيني.

ونجد كذلك دور الأفكار الدينية في تكوين الأحزاب وذلك في أواخر عهد الخلفاء الراشدين وبعدها، وكذلك جمعيات المحاربين القدماء فكان لها دور في ميلاد الأحزاب الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا.

وكذلك الجمعيات السرية فهي تعتمد على العمل السري لتحقيق أهدافها في قلب نظام الحكم وتغيير السلطة فيها كالحزب الشيوعي الروسي.

وأيضا جبهة التحرير الجزائرية، كانت منظمة سرية إلى اندلاع الحرب التحريرية في الجزائر، فكان الاستقلال بفضل انقلاب المنظمة إلى حزب سياسي بعدما كانت منظمة سرية.

فينطبق ذلك على الحزب الشيوعي الروسي فكان يمارس نشاطه سرا حتى تمكن الثوار من السيطرة على الحكم ونجحت الثورة فظهر حزبا سياسيا.[1]

❖ **نشأة الأحزاب في دول العالم الثالث:**

لقد كان اهتمام دارسي "التحديث" و"التنمية السياسية" أكثر من غيرهم بالظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة، فطرحت بعض النظريات التي تربط بين(أزمات التنمية) و(التحديث السياسي) من ناحية، والظاهرة الحزبية من ناحية أخرى.

❖ أزمات التنمية ونشأة الظاهرة الحزبية: حاور **جوزيف لابالومبارا**و**منير وينر** الربط بين أزمات التنمية وبالتحديد أزمات الشرعية والتكامل والمشاركة وبين ظروف نشأة الظاهرة الحزبية. حيث يرون أن أزمة الشرعية هي سبب ظهور الأحزاب، وعندما تفشل الحكومة القائمة في الاستجابة بشكل ملائم لأزمة الشرعية فقد تنشأ أزمة المشاركة، ويبدأ همها تكوين أحزاب تهتم بإنشاء منظمات محلية، واكتساب التأييد المحلي، وأيضا أزمة التكامل أو الاندماج هي الوسط الذي ظهرت فيه بعض الأحزاب في البداية.

على أن لابالومبارا ووينر يؤكدان على أن الأحزاب القومية ظهرت في كلا من إفريقيا وآسيا وكانت تعتبر أحزاب تكاملية ولكن نادرا ما أنشأت لتحقيق التكامل، لكن أزمات التنمية تظهر على أيادي الجماعات الانفصالية، أي المعادية للتكامل، وهنا يعبر الحزب عن تلك الدعوة، ولكن تبقى العلاقة بين أزمات التنمية السياسية ونشوء الظاهرة الحزبية ليست كاملة.

[1] طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية(بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية،1968)، ص ص86،90.

❖ **التحديث ونشأة الأحزاب لدى هنتيجتون:** يستمد إسهام **"صامويل هنتيجتون"** من أهمية الموقع المتميز الذي يعطيه للجانب "المؤسسي" من التحديث، فإن كل ما يتضمنه التحديث ليس من أجل تحقيق الديمقراطية، الاستقرار والتمايز البنائي، وأنماط الإنجاز، والتكامل، وإنما على العكس إلى تحلل النظام السياسي، وانعدام الاستقرار انتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة واستيعاب عمليات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمؤسسات سياسية قوية وفعالة، والأحزاب على رأسها. يرى أن البلدان التي تواجه تأخر في التحديث عليها خلق جماعة سياسية من ثم مواجهة المشكلات المؤسسية أو المشاركة.

فكلما تقدم التحديث في البلدان تزايدت الحاجة إلى المشاركة السياسية، فالأحزاب في البلدان المتخلفة ضرورة للتحديث، ولكن هناك معارضة لنشأة الأحزاب في تلك المجتمعات تأتي من مصادر تتمثل أساسا في القرى المحافظة التي ترى فيها تحديات للبناء الاجتماعي القائم والإدارة، ولكنه لا يقبل ما ينطوي عليه التحديث من توسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: خصائص وتصنيفات الأحزاب السياسية

❖ **خصائص الأحزاب:**

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها الحزب هي:

- الحزب يعبر عن ظاهرة اجتماعية تنتهج طريقة خاصة في تطوير ذاتها وكما يؤكد "موريس ذو فرجيه" بأن الجماعة الحزبية لها شكل الجماعة المغلقة، تدير شؤونها وفق لقوانينها الخاصة، وتتميز بقوانين الدولة التي تعيش فيها وتشكل جزء من شعبها.

- الحزب يعبر عن ظاهرة منظمة، فتعتبر من أهم الخصائص فكل جماعة تؤسس لأحكام القانون المعمول به.[1]
- الحزب يعبر عن ظاهرة دائمة مستمرة، إن الحزب يستمد وجوده من كونه تنظيم يعبر عن مصالح مجموعة أو مجموعات دائمة ومستمرة، فقد يدوم عمر الحزب ويستمر في الوجود أكثر من عمر الأعضاء الذين أنشأوه، فهذا ما يميزه عن الفرق الغرضية التي تنشأ لغرض معين ثم تنتهي.
- الحزب له هدف وغاية، فالأحزاب السياسية لها تنظيمات وأهداف وغايات محددة، لذا يجب التمييز بين الأفكار والخطط من جهة وبين أهدافه من جهة أخرى، إن الأفكار والخطط تشكل برنامج الحزب أما الأهداف تنشر هذه الأفكار وجلب التأييد وكسب نتائج الانتخابات، توصلا للغاية الكبرى ألا وهي السيطرة على السلطة.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك صفات أخرى للأحزاب السياسية خاصة في الدول العربية منها عزوف الأفراد في إبداء آرائهم، وكذلك الانخراط في الأحزاب والعمل الحزبي.

فهذا ما قد يبقي بعض الأحزاب جامدة لأن الاهتمام يكون من كبار السن وأصحاب المصالح الخاصة نظرا لانعدام الأفكار الشبابية الحديثة والمعاصرة.[2]

❖ تصنيفات الأحزاب:

تختلف التصنيفات في دراسة الّأحزاب السياسية فيوجد هنالك ثلاث تصنيفات:

1- فئة تركز على الخصائص التنظيمية وبنية ممارسة السلطة داخل الحزب السياسي، من خلال دراسة القوانين والبنى الهرمية وكذلك طرق تولي المسؤوليات وعلاقة القيادة بالقاعدة الجماهيرية.

[1] حماعي بن خيرة، مرجع سابق، ص11.
[2] حماعي، بن خيرة، مرجع سابق، ص11،12.

2- فئة تركز على المضمون الإيديولوجي للأحزاب السياسية من خلال البرامج الانتخابية ومنه يتصنف الحزب حسب موقعه من اليمين أو اليسار السياسي .

3-فئة تركز على الخصائص الاجتماعية للفئات القيادية والمناصرة للحزب، وتوجهاتها وموقعها من الصراع الاجتماعي.

❖ **التصنيفات على أساس الخصائص التنظيمية:**

تعتبر من أشهر التصنيفات التي قدمها **موريس ذو فرجيه** في دراسة الأحزاب السياسية، ويرى أنها تتجسد في ثلاثة أنماط:

أ- أحزاب الأطر(الكوادر): تتكون من النبلاء وذوي النفوذ في دعمها السياسي والانتخابي، ويكون تمويلها من تبرعات كبار رجال الأعمال، فشكلها الأولي كان عبارة عن نوادي انتخابية وكتل برلمانية، فيرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية داخل المجالس النيابية.

ب- أحزاب الجماهير: إرتباط ظهورها بتوسع الإقتراع العام، فتهدف إلى ضم أكبر عدد من الجماهير من أجل تعبئتهم وتأطيرهم إيديولوجيا وذلك من خلال بنية تنظيمية هرمية، قمتها القيادية هي المؤتمر العام وقاعدتها الأساسية هي الشعب.

ج- الأحزاب النضالية: تتميز بإيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الحزبي ذو الطابع العسكري، فالأساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية، وتتشابه مع أحزاب الجماهير من حيث بحثها عن التأييد الجماهيري، وتعتمد على التنظيم التراتيبي من أجل استيعاب وتأطير المناضلين.[1]

ولكن برزت أنماط جديدة من الأحزاب، أصبح تصنيف **ذو فرجيه** غير قادر على استيعابها:

[1] عبد القادر عبد العالي، محاضرات النظم السياسية المقارنة(جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية مولاي الطاهر2008/2007)، ص60،61.

أ- الأحزاب اللاقطة: مصطلح منحه لها الألماني "أوتوكيرشهيمر" وذلك من أجل وصف التحول القائم في التوجهات الانتخابية والخطابات السياسية للأحزاب الجماهيرية، ليشمل أكبر قدر من الفئات فأصبحت أكثر غموض ومرونة وبراغماتية.

ب- أحزاب الناخبين وأحزاب الآلة: تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح أكثر انتشار لانحصار الاهتمام الحزبي لدى المواطنين، فأصبحت الأحزاب عبارة عن تنظيمات متخصصة في تسيير الحملات الانتخابية وتمويلها.

ت- الأحزاب الاحتكارية (الكارتل): ميلها نحو التنظيم البيروقراطي والإحترافية السياسية في قيادته، وتمويله عن طريق مؤسسات الدولة وكذلك في تولي المناصب الرسمية.

❖ **<u>التصنيفات على أساس الانتماء الإيديولوجي:</u>**

رغم الانتقادات الموجهة له غير أن المدافعين عنه يرون أنه ضروري لدراسة البرامج الحزبية وتوجهات الحزب الإيديولوجية، وذلك من خلال الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته، ومن أهم التصنيفات في هذا المجال تصنيف(جان بلوندل) للأحزاب السياسية استنادا إلى ثلاثة معايير وهي:

أ. معيار المشاركة داخل الحزب: أي أن تكون بالديمقراطية أو الأوليغارشية وعلى أساس التزكية أمام التعيين.

ب.معيار الوسيلة إلى بلوغ السلطة: وذلك من خلال وسائل سلطوية أو ليبيرالية.

ج. معيار الموقف عن الوضع القائم: إما أن يكون تغيير أو موقف وسطي أو المحافظة على الوضع القائم.[1]

وقدم التصنيفات التالية انطلاقا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار:

محافظين، مسيحيين ديمقراطيين، ليبيراليين، أحزاب الفلاحين، الإشتراكيين، الشيوعيين.

[1] كمال متاح، مرجع سابق، ص31.

❖ **التصنيفات على أساس الإنتماء الاجتماعي:**

فصنفت الأحزاب السياسية على الطريقة التالية:

أحزاب طائفية، أحزاب الأقليات، الأحزاب الجهوية، الأحزاب القومية.

وفيما يخص أنماط النظم الحزبية ميزت بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب، وحددت بمعيار التنافس فهنالك نظم حزبية تنافسية وغير تنافسية، فالأولى يتنافس فيها أكثر من حزب، أما الثانية يحتكر السلطة حزب سياسي معين، ففي الدول الشيوعية ودول العالم الثالث يكون فيها نظام الحزب الواحد ونظام الحزب المسيطر ضمن تعدد الأحزاب مع احتكار أحدها للسلطة لفترة طويلة من الزمن.[1]

[1] كمال فتاح، مرجع سابق، ص33.

المبحث الثاني: وظائف الأحزاب ووسائل تحقيقها

المطلب الأول: وظائف ودور الأحزاب السياسية

تساهم عدة عوامل في تنويع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب، ويعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها، وحتى الخصائص الخاصة لكل حزب، ولكن تبقى جميع الأحزاب السياسية تعد من أجهزة المنظومة السياسية وتتطلع للمشاركة المباشرة في سلطة الدول وتسعى إلى رفع صفتها التمثيلية، فيوجد بعض التباينات بينها لكنها تتولى وظائف ذات طابع واحد، وبفعالية متفاوتة جدا، فتعد الأحزاب كلها في آن واحد آلات انتخابية، وحلبات للجدل "سياسيا" وأدوات للتكيف الاجتماعي وكذلك وظيفة التجنيد السياسي والتنشئة السياسية وإنارة الرأي العام وتكوينه والعمل على زيادة الوعي السياسي وإدارة الصراع السياسي في المجتمع، بالإضافة إلى المشاركة السياسية وضمان انتقال السلطة بطريقة سلمية وتوفير الشرعية السياسية وأخيرا ضمان الرقابة الشعبية خاصة عندما يكون الحزب خارج السلطة أي في المعارضة، ومنه وظائفها كالتالي:

- **الأحزاب كآلية انتخابية:** باعتبار أن الانتخابات هي المظهر الأكثر وضوحا لنشاط الأحزاب السياسية وذلك في النظم الديمقراطية التعددية، فذكر philippe Bru **"فيليب برو" عالم اجتماع سياسي** حسب هذا المعيار عدة أدوار منها: [1]

– اختيار وإعداد المرشحين: تركز الأحزاب السياسية على عملية انتقاء المترشحين المعتمد عليهم في الانتخابات لشغل المناصب التمثيلية، وحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب تتنوع إجراءات انتقاء المرشحين، ويكون هذا بإعداد كوادر من أشخاص مؤهلين على درجة عالية ومتشبعين بإيديولوجية الحزب ليكون في رأس الحملات الانتخابية لتولي المناصب القيادية وصنع القرار السياسي، وكذلك المشاركة في إدارة الشؤون العامة في الدولة. فباختلاف النظم الحزبية تختلف طريقة الاختيار.

[1] وظائف الأحزاب السياسية، https://moodle.univer.ourgla.dz>info 2002/03/21، 01:15.

- تعبئة الدعم للمرشحين: وذلك بالوقوف إلى جانب المرشحين المختارين بغية مجابهة المعركة الانتخابية، وهنا تكون الكفاءة لأساليب التسويق السياسي، وتتدخل القوة التنظيمية والمالية للحزب، وتعد هذه الوظيفة مهمة وخطيرة نظرا لارتباطها بكسب المناصب في المجالس التمثيلية.
- اختيار القادة: الحكومة تشكل حسب الأحزاب المسيطرة على البرلمان، فتعمل الأحزاب على اختيار القادة الوطنيين بشكل حثيث، وهنا الأمر يتطلب الكثير من الجهد لكي يكون لدى القاعدة النضالية الإمكانية لاختيار قادتها.[1]

❖ **الأحزاب كحلبات للجدل:** تساهم الأحزاب في تكوين الإرادة العامة، بمعنى أنها تؤثر على الرأي العام، وتوجهه وترشده بفضل المجادلات التي تثيرها وتكون بعض المجادلات داخلية، كتلك التي تشهدها مؤتمرات الأحزاب أو هيئاتها القيادية ويقع بعضها الآخر داخل المؤسسات البرلمانية فتتجابه الأغلبية والمعارضة ويمكن لبعض المجادلات الأخرى أن تنقل إلى مقدمة المشهد الإعلامي، وهنالك توقعات تكون صادرة من المجتمع على عاتق الأحزاب.

فتسعى الأحزاب لإعطائها مضمونا جليا، فتضاف اهتمامات خاصة التوقعات الخارجية تتعلق مباشرة بالأمور المنطقية للجهاز (في موضوع القانون الانتخابي على سبيل المثال). فقد تحصل أن تتناقض مصالح الحزب مع مصالح ناخبيه.[2]

فيعمل الحزب على عمل الإعداد الإيديولوجي والمذهبي الذي يهدف إلى إرساء أسس شرعية مشروع مجتمعي واسع ومنه يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب الاستياء المتعدد الأشكال للسكان.

[1] مرجع سابق.
[2] محمد عرب صاصيلا، علم الاجتماع السياسي، بيروت، المؤسسة الجامعية، بيروت- الحمرتء، ص381.

ومنه تقع الوظيفة البرنامجية للأحزاب، فالبرنامج الذي يتبناه الحزب باعتباره دليلا للمبادئ والنوايا، والمقترحات الملموسة، يندرج ضمن منطق "تعاقدي"، فهو بمثابة التزام تجاه الناخبين، ولكن من النادر رؤيته مطبقا بشكل كامل. ولكن أظهرت بعض المؤلفات الحديثة، بالعكس القدرة الضعيفة جدا للأحزاب على التأثير في مضمون السياسات العامة.

فإن وجود برنامج يهدف لإقناع الرأي العام بالجدية التي ينظر بها الحزب للوصول إلى السلطة، فإن من شأن الالتزامات الدقيقة والتدابير التي تثبتها مناقشات الخبراء، أن ترفع من قدر السلطة لدى الرأي العام. وعلى الأعضاء أن يبدو رأيهم في توجهات البرنامج. فيسعى البرنامج جاهدا لتعريف الجمهور الواسع بمشروع مجتمعي فإن كل فقرة من فقرات البرنامج تسعى لإغراء طبقة معينة من السكان من خلال مقترحات تأخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار أو تصيغ لها آمال بتحسين وصفها.

إن الجدل السياسي ركن أساسي من أركان الديمقراطية التعددية فيلعب دورا هاما في مراقبة عمل الحكام، فإن أحزاب الأغلبية تدافع عن سياستها المتبعة وتبررها، وتشير في نفس الوقت إلى ضعف مشاريع خصومها.

تساهم هذه المجادلات في إنارة الرأي العام، فهي وظيفتها الرئيسية بنزر المبادئ الديمقراطية، فإن من فصائل الجدل السياسي أن يحط من قيمة العنف والمجابهات الجسدية الذي يحل محلها تبادل الأفكار.[1]

❖ الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي: الأحزاب هي منظمات تتجه للعمل على تنظيم المنتخبين والمساعدة على وعي التضامن بين المجموعات الاجتماعية المختلفة.[2]

فبرنامج ومواضيع الحملة الانتخابية تنقل رسائل تستخدم كمرجع مشترك لأعضاء الحزب ولناخبيه وللمتعاطفين معه أيضا، كما يتعلق الأمر بتسويات ملموسة بين مصالح

[1] صاصيلا عرب محمد ، ص ص382-385.
[2] نادية فرحات، "دور الأحزاب السياسية في إحداث التغير الاجتماعي"، ***مجلة الدراسات***، ع.2 (ديسمبر 2014)، ص10.

مختلفة، وكما يتعلق الأمر بصفة خاصة بقيم ذات حدود غير واضحة بشكل كافي كالحرية والتضامن وحقوق الإنسان، وذلك لخلق الوهم بوجود معتقدات مشتركة بين فئات المواطنين الذين يتشاطرون أحيانا في الواقع تطلعات مختلفة جدا.

فالقدرة الاقناعية للأحزاب السياسية لا تكون أبدا قوية كما هي عندما تلتقي، على تسليم نفس الرسالة في الواقع. فإن المواطن يكون في حده الأقصى لتلقي الرسالة، فهكذا تقبل كل الأحزاب المحافظة والإصلاحية والثورية باستثناء بعض الحالات النادرة تقريبا بمنطق الانتخابات العام والشامل.

إن الدعوة العامة للمشاركة في الاقتراع توطد الصور التي تجعل من المواطن الحر والمسؤول قاعدة البناء الديمقراطي.

وبالنسبة للكثير من الأحزاب، يتوقف دور التكييف الاجتماعي الذي تقوم به عند هذا الحد تقريبا.[1]

ومنه فالأحزاب السياسية تقوم بعدة وظائف أساسية منها:

1- **تكوين الاتجاهات والأفكار:** فللأحزاب السياسية دور في صياغة وحفظ الشعور السياسي للشعب من خلال الصحف والنشرات، تقوم بإعطاء المعلومات وكشفها للأفراد وكذلك تنشيط فعاليات الأحزاب في أوقات الانتخابات وكذلك بكسب أكثر الأصوات لمرشحيها.[2]

2- **تنظيم المعارضة:** من أهم وظائف الأحزاب الوصول إلى الحكم ومحاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة، وذلك عن طريق تنظيم المعارضة، وما يحققه وجود المعارضة المشروعة من وسائل قانونية تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه وتعتبر المعارضة في النظم الديمقراطية جزء لا يتجزأ من النظام نفسه.

[1] صاصيلا، مرجه سابق، ص385،386.
[2] محمد شفيق ألعاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة (بغداد، جامعة بغداد،1986)، ص258.

فهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لأحزاب الأغلبية ولكنها وظيفة محددة الأبعاد، فيجب أن يقوم حزب المعارضة بتوجيه النقد للحكومة وأن لا يكون هذا النقد مجردا، بل مرتبطا بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل ذو قرارات نافذة. ولا يمكن ان تقوم المعارضة على هذا النحو إلى إذا استندت على وسائل تساعد في نجاحها، وعلى الأخص ما تكلفه هذه النظم الديمقراطية من حماية للحريات العامة، كحرية الصحافة وحرية الرأي وحريات الجمعيات والتجمعات...إلخ.

3-**التعبير عن رغبات الجماهير**: إن استخدام الأحزاب لقوة الرأي العام يحقق فائدة، فباستخدام الأحزاب لهذه القوة يدفعها للتعبير عن رغبات الجماهير، فبدون الأحزاب لا تصل هذه الرغبات للسلطات الحاكمة، فالمواطن ليس له قدرة التأثير على المسائل العمومية، حتى لو مارس حقوقه(خاصة حق التصويت) فلا يمكن أن تتاح له فرصة اللقاء وتبادل الرأي مع غيره ممن يعتقدون نفس أفكاره فإن العمل الفردي يؤدي إلى ضياع الجهود وتشتيت القوى، ومن هنا تبدو أهمية الحزب إذ يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، فيقوم الحزب بتجميع جهود الأفراد ويضيف له طابعا سياسيا يعبر عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد.

فلا يمكن الاستغناء عن الأحزاب حتى يتوافر للنظام الديمقراطي أحد دعائمه الرئيسية ألا وهي التنسيق بين وجهات نظر الحكام والمحكومين، وهذا ما تقوم به الأحزاب على أساس أنها مؤسسات سياسية دستورية تكون الإرادة العامة الوطنية، تقوم الأحزاب بتحويل الأفكار والمبادئ إلى برنامج وخطة عمل واضحة ومحددة لأن الجماهير إذا حركت دون تنظيم لن تتمكن من تكوين رأي عام مؤثر.

فالحزب هو الذي يقوم بتحديد للجماهير ما هو مطلوب منها ويبين لها الأهداف المرجوة من الخطط، وهو في آن واحد المخطط والمنفذ.

4- تكوين واختيار القيادات والكوادر السياسية: إن الجماهير لا تتعرف إلى على من اختاره الحزب لتمثيله في المعارك الانتخابية، ولكن يوجد في الحزب غير هؤلاء فيقوم الحزب بتلقينهم أيضا قواعد الحكم وأساليب ممارسة السلطة، فعملية اختيار الحكام مسألة تختلف عن عملية اختيار المرشح فتكوين الحكومة وشغل المراكز الحكومية القيادية مسألة تختلف عن عملية (الانتخابات).

فباختيار الحزب للحكام تعتبر عملية تهدف إلى تكوين (الهيئة السياسية الحاكمة).

فالحزب لا يبحث فقط عن مرشح يرضي الجماهير ولكنه يرشح شخص ذي مواصفات خاصة من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية ليمثل الجماعة في الحزب، وهذه الصفات لا تتوفر في جميع أعضاء الحزب، فيحرص الحزب على إقامة نوع من التدرج الرئاسي في داخل الهيئة السياسية الحاكمة، ويكون بتحكم الأجهزة العليا في توزيع المناصب الحكومية التي يدعى الحزب إلى شغلها، فإن أغلب الحكام الذين حققوا نجاحا في حياتهم السياسية تدربوا في صفوف الحزب.[1]

5-وظيفة التعبئة: تعتبر وظيفة أحادية الاتجاه أي تكون من قبل النظام السياسي للمواطنين وتعني حاجة الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين، فتلعب الأحزاب دور الوسيط، فالبعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، فالنظم السياسية الديمقراطية تؤدي تلك الوظيفة.

فتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة، وتختلف باختلاف المراحل متأثرا بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، وتسعى النظم السياسية دائما لتجديد سياساتها، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتغيير المستمر للأفكار والإيديولوجيات ،وهذا التغير يحمل قيم تسعى النظم السياسية إلى ترسيخها،

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، ***النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*** (عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، 2004)، ص ص213،215.

عبر تبادل الحوار الديمقراطي بين الحكومة والمواطنيين، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسية.

6-**وظيفة دعم الشرعية:** وتعني مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم لها، لاعتقادهم أنه يحقق أهداف الجماعة.

وتعتبر الديمقراطية المصدر الأقوى للشرعية، وهنالك العديد من وسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية، وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل وبأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل مصدرا للشرعية في النظم السياسية المقيدة، وعن علاقة الاحزاب بالشرعية الديمقراطية، يفترض أن الاحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها.[1]

7- **وظيفة التجنيد السياسي:** يعرف بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، فالنظم التقليدية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة. أما في النظم التعددية المقيدة يكون فيها ميكانزمات محددة للتجنيد.

فيفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة.

فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر. ويتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود، فيكون الحزب مجرد أداة للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي.

8-**الوظيفة التنموية:** تقوم هذه الوظيفة بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، فتدعم الديمقراطية ويكون الاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ***أسس ومجالات العلوم السياسية*** (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب 2012)، ص284،285.

السياسية المقيدة، ودرست بعض الأدبيات الدور الفعال للأحزاب في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وإنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلا في مؤسسات عديدة وتقدم الخدمات بشكل مباشر للمواطن من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم. فتلعب الأحزاب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات.[1]

9-المشاركة السياسية: تقوم الأحزاب بنوعين من الأنشطة، منها أنشطة تقليدية تتمثل في التصويت وكذلك حضور الندوات والمؤتمرات والمشاركة في الحملات الانتخابية. وأنشطة غير تقليدية، المشاركة والإسهام في الحياة السياسية لأنها تقوي الروابط بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة، كما تمكن الشعب من التعبير عن رغباته ومطالبه بطريقة منطقية وفاعلة.[2]

❖ **وظائف الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث:**

يوجد فرق بين الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة بالغرب، أما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالتالي:

1-التنشئة والتربية السياسية للمواطنين: تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في إعداد المواطن سياسيا والمساهمة في تربيته وتثقيفه، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مشاركة الناخب في الاهتمام بمشاكل الشعب، ويمارس الحزب دوره في التنشئة السياسية للمواطنين من خلال عقد الاجتماعات والمؤتمرات الدورية المنتظمة ومن خلال وسائل مختلفة، وكذلك بتقديم الكثير من المعلومات وترتيب الأفكار وتنظيمها ونشرها بين أفراد الشعب، فالوظيفة السياسية تتوقف على مدى قوة الحزب في تأديته، وإثبات

[1] حمزة بوعلي، ***دور الأحزاب السياسية الجزائرية في التنمية السياسية***، مذكرة ماجستير منشورة(جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص68.
[2] حاروش، مرجع سابق، ص121.

فعاليتها يتوقف على القدرة الفنية في التأثير على الجماهير والتأثر بهم وبعلاقتهم بالمؤسسات الأخرى في النظام السياسي.

وكذلك يقوي الحزب الروابط بين الناخبين والجهاز السياسي الرسمي، من أجل إفساح المجال لهم بإبداء آرائهم ورغباتهم وعندما يقوم بدور المعارضة يضع الحكومة في موقف المحاسبة والمسؤولية أمام الشعب فتتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة والحكم عليها، ولكن تبقى هذه المهم مستحيلة بدون تنظيمات حزبية.

2-تكوين الرأي العام وإنارته: تعمل الأحزاب على مساعدة المواطنين في بلورة أفكارهم وتكوين رأي عام وذلك من خلال حلقات النقاش والمجادلات، ومنه تقدم للشعب معلومات بسيطة وواضحة توقظ الوعي السياسي، وتقترح حلول فهي همزة وصل بين مختلف الجماعات السياسية وأعضاء الهيئة الانتخابية، وذلك في محاولة تحقيق العمل السياسي المنظم، فيقوم الحزب بصياغة برنامج وذلك عن طريق الاجتماعات الجماهيرية وباستخدام الوسائل المؤثرة كالمحاضرات والخطابات وأجهزة الإعلام. [1]

فالعلاقة بين الحزب السياسي والرأي العام هي علاقة وثيقة، فاتجاهات الرأي العام في دولة ما تعكس النظام الحزبي لتلك الدولة، فتلعب الأحزاب دور رئيسي في بلورة الرأي العام وتوجيهه نحو الهدف، لذا ضرورة الدعاية الحزبية لأنها تعرف الرأي العام بموقف الحزب وأهدافه.

[1] إلهام زاير، "دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر"، ***المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية***، م.3، ع.2، (سبتمبر2019)، ص9،10.

3-توفير الشرعية السياسية وضمان الرقابة الشعبية: إن الدول النامية تستخدم الأحزاب كأداة هامة وناجحة في إضفاء الشرعية على النظام السياسي الحاكم، حيث أنها من أهم أدوات التأييد الشعبي وتوطيد أركان السلطة القومية، فيحدد بعض علماء السياسية دور الأحزاب السياسية في ثلاثة جوانب هي:

- نشاط الأحزاب في تعظيم أو ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري.
- ما تقوم به الأحزاب من إلحاح من أجل تقديم أهداف معينة.
- نشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة والتي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة.

فإن الدول النامية تسمح بتعدد الأحزاب السياسية لإضفاء الشرعية الدستورية والسياسية على نظام الحكم، ولكن ليس على قناعة بضرورة تطبيق نظام التعددية الحزبية لتحقيق الديمقراطية، ولكن بإضفاء الشرعية لتحقق الأمن والاستقرار الداخلي للنظام الحاكم ويستطيع تحقيق أهدافه السياسية والخارجية.

وكذلك تكون وظيفة الأحزاب السياسية وضمان الرقابة الشعبية أي من خلال وجود معارضة تنظم وتراقب وتنتقد الحكومة، فتسعى لكسب الرأي العام وبهذا يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة، وكذلك تعدد الأحزاب يجعلها تراقب بعضها البعض ويكشفون بعضهم فإن تعدد الأحزاب أمر ضروري لتحقيق الرقابة الشعبية.

4-اختيار المرشحين وإعدادهم: قبل وخلال العملية الانتخابية تعد هذه من أهم فترات النشاط الحزبي فتقوم الأحزاب بدور هام في ممارسة السلطة السياسية وتقديم القيادات الملائمة واستبعاد الغير مناسبة منها، فيعتبر من أهم العوامل التي تبرز مدى نجاح وظائف الحزب السياسي، من خلال التنظيم والدقة في اختيار مرشحي الحزب لمختلف المناصب السياسية والإدارية.

فالحزب يقدم مرشحين للشعب كي يختار منهم، فبذلك تعتبر الأحزاب الوسيلة الحديثة للمشاركة الشعبية.

وتقوم الأحزاب السياسية باختيار مرشحين وتقديمهم وإن كان ذلك ليس حكرا على الأحزاب فهناك مستقلين يتقدمون على ترشيح أنفسهم دون الانتماء إلى أي من الأحزاب أو قوائمها، تستطيع أن تحقق نجاحات ليست بالقليلة، فربما يكون السبب الرئيسي في هذا أن عملية النجاح في الانتخابات تتطلب مبالغ نقدية ودعاية انتخابية مكلفة فلا يستطيع الشخص الواحد عليها مما يؤدي إلى احتياجه إلى حزب يموله ويدعمه. إذن فالحزب يقوم بإعداد واختيار المرشحين من بين المكلفين الذي يظهرون أكثر قدرة على تمثيله والتحدث باسمه.[1]

المطلب الثاني: أهداف الأحزاب السياسية ووسائل تحقيقها

تختلف الأهداف من حزب إلى آخر، ولكن مختلف الأحزاب لها أهداف رئيسية كما أن لها أهداف عامة أو مرحلية تتناسب مع طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد لتلبية حاجات الجماهير.

- ومنه الأهداف الرئيسية كالتالي:

فالهدف الرئيسي للأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة من أجل تنفيذ أهدافها ومبادئها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الرئيسي تتشارك الأحزاب في العملية الديمقراطية وذلك عن طريق الانتخابات، وإن لم تتمكن هذه الأحزاب من الوصول إلى السلطة فتعمل على الضغط على السلطة الحاكمة لتتمكن من تحقيق أهدافها العامة الأخرى.

[1] زاير، إلهام نفس المرجع، ص310،311.

- **الأهداف العامة:**

إن القانون الأساسي لكل حزب له أهداف يسعى إلى تحقيقها، فتختلف هذه الأهداف على حسب طبيعة الحزب وأفكاره وتوجيهاته فكل حزب حر في تحديد أهدافه، وعلى الرغم من الأحزاب حرة في تحديد أهدافها إلا أن المشرع يضع ضوابط لا بد للأحزاب أن تتقيد بها عند وضع أهدافها حتى لا تخرج عن مسارها وتنحرف عن دورها كمثال في الجزائر نصت المادة 12-04 على مجموعة من المبادئ التي لا يمكن لأي حزب أن يضع أهداف مخالفة لها وتتمثل هذه القيم في القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، قيام ثورة أول نوفمبر 1954 والخلق الإسلامي، الوحدة والسيادة والجمهوري للدولة أمن التراب الوطني وسلامته.[1]

ومن أجل هذا توجد عدة وسائل تلجأ إليها الأحزاب لتحقيق أهدافها:

1-**الوسائل السياسية:** يسعى الحزب للحصول على تمثيل في المجالس النيابية أو المحلية عبر المشاركة الفاعلة. ويشارك الحزب في الحياة السياسية عبر المداولات والمناقشات في كل المحافل، من أجل إبداء الرأي واتخاذ المواقف من القضايا العامة. فيضع الحزب إمكانية كافة ويوجه كل وسائل والنشاطات المتاحة سواء من داخل الحزب أو ضمن صفوف الجماهير وذلك من خلال إقامة التجمعات والتظاهرات والاحتجاجات وإطلاق الشعارات لإظهار مواقف الحزب والدفاع عنها.[2]

2-**الوسائل الاقتصادية:** فيعمل الحزب لتأمين كل الأموال اللازمة لتغطية نفقات الحزب المختلفة، تتمثل هذه النفقات في التكاليف الثابتة للعمل الداخلي ونفقات تأهيل المناضلين والأطر والمرشحين للانتخابات والمنتخبين، وتكاليف النشاطات الخارجية الخاصة بالدعاية والتغلغل في النسيج الاجتماعي، وكذلك تمويل الحملات الانتخابية

[1] إبراهيم موساوي، عاشور أونان؛ ***"النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر"*** ، مذكرة ماستر منشورة(جامعة أمحمد بوقرة: كلية الحقوق بودواو 2016/2015)، ص

[2] عماد غليون، ***الحزب السياسي***(دمشق، بيت المواطن للنشر والتوزيع)، ص ص35،37.

فهنالك أربع فئات تقوم بتمويل الأحزاب فمنها اشتراكات الأعضاء وهي الأكثر شرعية وكذلك تبرعات الأفراد وأصحاب المشاريع وأيضا التمويلات الخفية التي تتمثل في الدفع نقدا أو في حسابات موجودة في الخارج وكذا بعض المنح واخيرا المساعدات العامة، فتكون من طرف الدولة للمرشحين في شكل مساهمات مجانية أو تسهيلات للمجموعات البرلمانيات، وتشكل هذه الأشكال مساهمات ودعم غير مباشرة للحزب.[1]

فتلجأ بعض الأحزاب استثمار أموالها مشاريع مما يؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل، ومن ثم الاستفادة من الأرباح لدعم فعاليات للحزب.

لكن القوانين الحديثة للأحزاب تضع شروطا صعبة على طريقة تمويل الأحزاب، فيمكن أن تكون المخالفات المالية التي يرتكبها الحزب سببا للطعن بنتائج الانتخابات.

3-الوسائل الاجتماعية: تقوم الأحزاب بتنظيم النشاطات الاجتماعية وحفلات فنية وزيارات اجتماعية ومناسبات اجتماعية، فيشجع روح العمل والتضامن في سبيل الحزب، ويؤكد الالتزام بالقواعد الأخلاقية، فيقدم الحزب خدمات اجتماعية عبر الجمعيات والنوادي والهيئات.

4-الوسائل التعليمية والثقافية: وتتمثل في الصحف والدوريات والمطبوعات التي يصدرها الحزب وجهة نظر الحزب بالإضافة إلى قيامها بالدور التثقيفي والدعائي للحزب. فلتوعية الأعضاء وزيادة فعاليتهم ونشاطهم تقوم بعض الأحزاب بعقد المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية، وتعمل على فتح مدارس ومعاهد حزبية.

5-الوسائل الإعلامية والنفسية: يستخدم الحزب كل وسائل الإعلام المتاحة لتوضيح رؤيتها، فيشارك الحزب في اللقاءات والندوات السياسية والثقافية والاجتماعية لتأكيد حضوره الفاعل ولشرح مواقفه السياسية وتمريرها أو تبريرها.

[1] حاروش، مرجع سابق، ص124،125.

فتقوم الأحزاب باستخدام كل منصات وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وتسعى إلى امتلاك وسائل إعلام الخاصة بها، ورغم كل الصعاب والمقومات يجب على الحزب زرع الأمل ورفع معنويات أعضائه وإضفاء الأمل في نفوسهم.

6-وسائل أخرى غير مشروعة ولا قانونية ولا دستورية: تسعى بعض الأحزاب إلى تحقيق أهدافها حتى لو كان ذلك على حساب مخالفة الدستور والقوانين في البلاد، فتلجأ بعض الأحزاب لاستغلال المناسبات وذلك باستخدام الرموز والشعارات الدينية، ولكن الأخطر من ذلك تقوم الأحزاب باللجوء إلى استخدام وسائل العنف أو الانقلابات العسكرية لتحقيق أهدافها، لتشكل هذه الوسائل تهديد العملية الديمقراطية في البلاد، وفي حال نجاح الانقلاب العسكري على السلطة فسيتحول نظام الحكم إلى دكتاتوري ويوقف العمل السياسي والحزبي في البلاد. [1]

[1] غليون،مرجع سابق ص ص 39.37

المبحث الثالث: علاقة الأحزاب بالمشاركة السياسية

المطلب الأول: مفهوم ووسائل المشاركة السياسية

تعددت وتباينت تعريفات المشاركة السياسية بتعدد المدارس الفكرية والمفكرين وزوايا النظر.

أولا: المشاركة لغة:

مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة، ويعني المساهمة وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول عليها.

المشاركة اصطلاحا:

تعتبر تلك الجهود المشتركة حكومية وأهلية، لتعبئة الموارد عبر مختلف المستويات أو المتواجدة لمواجهة الحاجات الضرورية وذلك وفقا لمخطط مرسوم في حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع.

ثانيا: السياسة لغة:

مصدر الأساس، فيقال ساس الناس سياسة أي تولي قيادتهم ورئاستهم.

السياسة اصطلاحا:

تعريف **ماكس فيبر Max webber تعني السياسة المشاركة في السلطة أو القدرة على التأثير في توزيعها بين الدولة أو الدول.**[1]

[1] سناء بقدور بن عطية سناء، ***المشاركة السياسية ودورها في صنع القرار في الجزائر***، مذكرة ماستر منشورة(جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020/2019)، ص2، ص3.

ومنه مفهوم المشاركة السياسية:

حسب موقع science directe **تعتبر المشاركة السياسية تلك النشاطات والممارسات التي تقوم بها الجماهير العادية (الشعب) في السياسات، ليس فقط التصويت وإنما أساسا هناك العديد من النشاطات التي تؤكد على حقيقة وجود المشاركة مثل مساعدة المرشحين في الانتخابات وتدعيمهم بالمال والكلمة، الاعتراض على مختلف الممارسات والسياسات، مقاطعة كل ما شأنه الإضرار بالمصالح العامة.**[1]

عرفها **صاموئيل هنتجتون Samuel Huntington** عالم وسياسي أمريكي **على أنها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال.**

حسب **فوكوياما Francis Fukuyama عالم وفيلسوف إقتصادي سياسي: هي حق المواطن في الإدلاء بصوته في الانتخابات وحق المشاركة السياسية.**[2]

عرفها **فيليب برو Philippe Bru هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة.**

وكذلك عرفها **الدكتور عبد المنعم** على أنها**شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة، إذ يتجلى موقعها داخل النظام السياسي في**

[1] فريد ابرادشة، "اشكالية المشاركة السياسية في الجزائر، بين عوائق الاتحادية ومتطلبات التعددية"، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، م(5)، ع(1)،(2020)، ص6.

[2] ماجد محيي آل غزالي، ***المشاركة السياسية للآليات والعوامل المؤثرة***، دراسة النظرية لمؤلف جامعي (بحث)، ص5،6.

المدخلات سواء كانت التأييد أو المساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بما يتوافق ومطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون عليها.[1]

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أن المشاركة السياسية تستند إلى الأسس التالية:

- تعتبر من أحد أهم الأدوات التي تساهم في إشراك الشعب لرسم السياسات العامة وصنع وإتخاذ وتنفيذ القرارات.
- لها هدف في تغيير مخرجات النظام السياسي لما يلائم مطالب الأفراد والجماعات.
- تعتبر من مصادر الشرعية للأنظمة السياسية الحاكمة.
- أصبحت معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على الديمقراطية.

❖ **<u>وسائل المشاركة السياسية:</u>**

ولهذه المشاركة وسائل عن طريقها يمكن تحقيق المشاركة السياسية وهي:

1-الانتخابات: تفسر فكرة الانتخابات استراتيجية لتحقيق المنطق الديمقراطي عن طريق فتح المجال للمشاركة السياسية الفعلية، فتأثير الشعب لا يكون بضرورة فعالة وحقيقية إلا بممارسة الانتخابات.

فإذا آلية وحق الانتخابات هي الوسيلة الأساسية لممارسة الإسناد السلطة بواسطة الإدارة الشعبية، والأداة التي تسمح للشعب بالإسهام في صنع القرار السياسي، ويعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق التطابق المفترض بين إدارة الحكام والمحكومين.

فتظهر أهمية الانتخاب الممارس وكذلك في ظل الشرعية واحترام مبدأ التداول على السلطة ولا يمكن تغييرها أو المساس بها إلا عن طريق ما يحدده الدستور.

[1] عربي بومدين، بوزيدي يحيى "أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد2011"، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، ع(5)(أكتوبر 2014)، ص4،5.

ويضاف إلى هذه النظم الانتخابية نظام الاستفتاء يكون بطرح موضوع على الشعب ويكون بالموافقة أو الرفض.

وهناك عدة صور للاستفتاء منها استفتاء دستوري وسياسي وتشريعي.

- فالاستفتاء الدستوري يكون بأخذ رأي الشعب عند وضع الدستور أو إلغائه.
- أما الاستفتاء السياسي يقره عادة الدستور فيختصر أخذ رأي الشعب حول موضوع سياسي يتعلق بالخيارات السياسية للدولة.

ومنه تعتبر الانتخابات والاستفتاء ومن أهم وسائل المشاركة السياسية من خلال دعوة الناخبين لإبداء رأيهم ومساهمتهم في تسيير شؤون الحكم ومنه ممارسة الإرادة العامة للشعب وتجسيد فكرة الديمقراطية.[1]

2-الأحزاب السياسية: لا جدال في أن السلطة في أي دولة تحركها وتؤثر عليها قوى ولا تعتبر بالضرورة من الأجزاء المكونة لها ولكنها رغم ذلك تترك لها أثر بالغ في عملها واتجاهاتها، ومن أهم هذه القوى نجد الأحزاب السياسية التي تلعب دورا هاما في النظام السياسي بأكمله.

تعتبر الأحزاب إطارا للمشاركة المستمرة، فتعد حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين وتعمل على توسيع المشاركة الجماهيرية والنشاط السياسي من خلال تنمية علاقاتها بالناخبين.

فوجود معارضة غير منظمة تجعل صوتها غير مؤثر ومنه المعارضة لا تخرج عن إطار المعارضة الكلامية والانتقاد، دون التأثير الفعلي في السلطة الحاكمة.

[1] عامر ضبع، ***المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر "كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أكتوبر2016)، ص39، ص41.

ومنه تكمن أهمية الحزب في التعبير عن رغبات ومعتقدات الجماعات المختلفة وذلك بطريقة منظمة وفعالة، فنظام الأحزاب والرأي العام والنظام الانتخابي فهي أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فأي تغيير في إحداهما يؤديّ إلى التغيير في الأخرى.

3-**وسائل الإعلام:** تلعب الدور الرئيسي في تكوين الرأي العام، لارتباطها الدائم بالجماهير وعلى رأسها السينما والمسرح والصحافة المرئية، فهذا الدور يتجلى بصورة أوضح أثناء الحملات الانتخابية والاستفتاءات، فتعتبر وسائل الاتصال الحديثة أهم وأكثر وسائل الدعاية السياسية فعالية وتأثيرا في الجماهير.[1]

المطلب الثاني: أشكال ومستويات المشاركة السياسية

تقسم المشاركة السياسية على عدة أشكال ومستويات وتتنوع حسب مجالاتها المختلفة.

❖ **أشكال المشاركة السياسية:**

لها أشكال متنوعة ومختلفة ويمكن تقسيمها كما يلي:

1. **المشاركة المؤسساتية أو الرسمية:** وتكون من قيام أصحاب المناصب الرسميين وذلك من أجل الحفاظ على مصالحهم فيقومون بتحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار المنسق الذي يهيمنون عليهم، فيواجهون مصاعب وصراعات في هذه العملية وتكون مع ذوي المصالح من أعضاء المجتمع، والمشاركون الرسميون هم:

- أصحاب المناصب السياسية العليا فيكونوا في المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية، لهم الحق في اتخاذ وصنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.
- البيروقراطيون الكبار ويكونوا موالين لأصحاب المناصب السياسية العليا في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء.[2]

[1] ضبع عامر، نفس المرجع، ص42، 43.

[2] زكرياء حريزي، ***المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية***، مذكرة ماجيستر منشورة(جامعة حاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011/2010)، ص23،24.

2. **المشاركة المنظمة (غير رسمية):** تشكل حلقة وصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي وتكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات، فتعتبر الأجهزة التي تقوم بجمع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، ومن أجهزتها الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط، ورغم الدور الذي يلعبونه في الحياة السياسية إلا أنها تسميتهم بغير الرسميين وذلك لأنهم لا يشاركون بصفة رسمية، أي عدم تمتعهم بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة.

يعتبر هذا الشكل من الأشكال الأكثر شيوعا في المجتمعات الديمقراطية والتي بنيتها السياسية مرتكزة على مؤسسة المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني.

3. **المشاركة المستقلة:** أي هي مشاركة فردية للمواطن والتي يتمتع فيها بحرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجتها، ويكون له الاختيار في أن يشارك أولا، وتضم غالبا غير الناشطين سياسيا من الجمهور، وغير المؤطرين سياسيا، ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات والاستفتاءات.[1]

❖ **مستويات المشاركة السياسية:**

كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة هي تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية في الحياة والتي يساهم المواطن فيها فهذه المستويات للمشاركة السياسية تختلف ما بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد باختلاف نظام الحكم والزمن، وتختلف كذلك باختلاف الدولة وباختلاف الفترة في نفس الدولة، ويكمن ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح أو تقيد المشاركة السياسية، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.

فتصل المشاركة السياسية إلى مرحلة تولي المناصب السياسية العليا وقد تقتصر إلى الإدلاء بالصوت الانتخابي.

[1] حريزي، زكرياء مرجع سابق، ص24.

فتوجد مستويات مختلفة للمشاركة السياسية تتمثل قمتها في المشاركة على ثلاث مستويات:

- أولها على مستوى الدولة.
- ثانيها على مستوى المجتمع.
- وأخيرا على مستوى صنع القرار في الوحدة المعيشية والعائلة.

فتتمثل المشاركة السياسية على مستوى المجتمع فهي المستوى الوسيط للمشاركة فتتضمن جهود المواطنين والتغيير من أولوياتهم لحماية مصالحهم وذلك عن طريق نظام سياسي واجتماعي واقتصادي لا يتعارض مع هذه المصالح.

فينقسم كل مستوى إلى نمطين:

- نمط رسمي: وهي الدفاعات على مستوى الحكومة أو المؤسسات الرسمية وتكون إما مشروعة أو غير مشروعة.
- نمط غير رسمي: وهي العلاقات بين الأفراد من خارج الساحة الرسمية. أي أن مؤسسات الدولة ليست هي محور الاهتمام في التفاعلات الاجتماعية.

أما الباحث **ليستر ميليراث** في كتابه المشاركة السياسية، أنه هناك تسلسل هرمي للمشاركة السياسية (يتراوح من حوالي منصب وبين عدم المشاركة)، وأقل مستوى للمشاركة الفعلية هي التصويت في الانتخاب، فقام بتقسيم الشعب حسب درجة مشاركته إلى ثلاث مجموعات هي:

- المجادلون أي الناشطون سياسيا.
- المتفرجون أي المشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى.
- اللامبالون، لا يشاركون في السياسة على الإطلاق.

وله كذلك تصنيفات أخرى قام من خلاله بتصنيف الأنشطة السياسية طبقا لدرجة فعاليتها إلى أنشطة فعالة، أنشطة انتقالية، أنشطة للمشاركة عن بعد.[1]

ويتفق كل من **فيريا** وزملاؤه، و**بالتز** و**صالح حسين سميع** أن مستويات المشاركة السياسية تتضمن التصويت، المناقشات السياسية، حضور الندوات، الاجتماعات السياسية للمشاركة في الحملات الانتخابية سواء بالمال أو الدعاية لها، الاشتراك في عضوية الأحزاب، الاتصال بالمسؤولين، السعي لمنصب سياسي وكذا الاشتراك في المظاهرات.[2]

وهناك تصنيف آخر لمستويات المشاركة السياسية:

المستوى الأول:

فهو المستوى الأعلى للمشاركة السياسية، ويشمل النشطاء في العمل السياسي أي يشمل النخب السياسية والمدنية التي تمتلك أدوات الحركة والإدارة لتنشر تأثيرها على قطاعات عريضة من أفراد المجتمع والتي تتوفر فيها معايير التعليم.[3]

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة وهي:

- حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي وذوي المناصب السياسية والصحافة.
- عضوية منظمة سياسية والتبرع لمنظمة أو مرشح.[4]

---

[1] سعاد بن قة، ***المشاركة السياسية للجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجا 1962-2005***، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2012/2011، ص86،87.

[2] مرجع سابق، ص88.

[3] نبيل دريس، ***المشاركة السياسية حالة الجزائر الانتخابات المحلية لسنة 2007***، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، أفريل2009)، ص91.

[4] الطاهر خاوة، ***دور الأحزاب في التحديث والمشاركة السياسية، في بلدان المغرب العربي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014/2013)، ص27،28.

المستوى الثاني:

يشمل هذا المستوى المتابعين للأحداث السياسية والمهتمين بالنشاط السياسي والمهتمين بالنشاط السياسي أو ذوي العلاقة بالنشاط السياسي والذين يصوتون في الانتخابات.

المستوى الثالث:

هو المستوى الأدنى وهم الهامشيون في العمل السياسي ويشمل هذا المستوى المشاركون بصفة موسمية في العمل السياسي، أو المشاركون اضطراريا في أوقات الأزمات والتي تكون مصالحهم محددة، أو مصالحهم المباشرة مهددة، أي لا يهتمون ولا يتدخلون في الأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، وعدم تخصيصهم أي وقت أو مورد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أ بأخرى في أوقات الأزمات خصوصا عندما يتعلق الأمر بالظروف المعيشية التي تهدد حياة المواطن.[1]

المستوى الرابع:

وهم المتطرفون سياسيا الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ومن أساليبهم العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه النظام السياسي بصفة خاصة وبعداء تجاه المجتمع بصفة عامة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف المتعاقدين، وإما أن يتجه إلى استخدام المشاركة بصورة تتسم بالحدة والعنف.[2]

ولقد وضع كل من **" ميخائيل روش" Mick Rush** قاضي ومحامي أمريكي و**"فيليب ألترو"Philippe Altro** شكل هرمي يغطي كل أشكال المشاركة السياسية وكل النظم السياسية قابلة لتطبيقه حيث تتودد درجات المشاركة على النحو التالي:

- تقلد منصب سياسي أو إداري.

[1] دريس، مرجع سابق، ص91،92.
[2] خاوة، مرجع سابق، ص28.

- العضوية النشطة في التنظيم السياسي.
- العضوية السلبية التنظيم السياسي.
- العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي.
- العضوية السلبية التنظيم شبه السياسي.
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة، المظاهرات.
- الاهتمام العام بالسياسة.
- التصويت.[1]

فإن بعض الدول لها مستويات مقبولة ومعترف بها من المشاركة السياسية تؤدي أغراض المشاركة.

والأحزاب لديها مستويات عليا أكثر مما تتحمله طبيعة مرحلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أما البعض الثالث لديها مستويات أقل من طبيعة المرحلة التي يمر بها.

وتعتبر المشاركة السياسية من أبرز القضايا التي يعني بها علما، الاجتماع السياسي سواء في البلدان الرأسمالية الكبرى أو البلدان المتخلفة أي الدول (النامية).[2]

[1] بن قفة، مرجع سابق، ص90،91.
[2] دريس، مرجع سابق، ص92.

المطلب الثالث: علاقة الأحزاب السياسية بالمشاركة السياسية

أصبح علماء الاجتماع والسياسة يركزون على المشاركة في المجال السياسي لأنها تعد عملية اجتماعية وسياسية، كما عرفها بعض الباحثين على أنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه. تحقق له الفرصة في وضع وصياغة الأهداف العامة بأفضل الوسائل.

لقد أصبحت المشاركة السياسية مرتبطة بحقوق الإنسان وذلك من خلال أشكال متعددة كحق الفرد في اختيار من يمثله، وحقه في التصويت وحقه في التظاهر ومنه الحق في التمتع بالحريات الأساسية ومنه المشاركة في التنظيمات كالنقابات والجمعيات والأحزاب،[1]

ومنه تعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم المؤسسات التي ترتكز عليها المشاركة السياسية، وهناك من ربط واختزل المشاركة السياسية، في الأحزاب السياسية فقط.

فتعبر الأحزاب السياسية عن الانخراط الإيجابي والفعال في الحياة السياسية. وتحول إلى ذلك الأحزاب دون تحول الصراعات المجتمعية لصراعات غير سلمية وذلك بمؤسسته المشاركة السياسية وتأطيرها على نحو يحد من تشعب المطالب.

فالأحزاب السياسية لها أدوار إيجابية وسلبية تؤثر على نوعية وانتشار المشاركة السياسية.

أ- الأدوار الإيجابية: وذلك من خلال الأدوار المهمة للأحزاب السياسية في تقرير المشاركة السياسية عبر:

- تعمل على تعبئة الرأي العام وتأطيره أثناء الحملات الانتخابية.
- المساهمة في تعزيز الأنشطة السياسية وذلك من خلال ممارسة أو معارضة السلطة.
- تكريس التعددية السياسية والفكرية.

[1] رابح كمال العروسي، ***المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر***،(الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع،2007)، ص6،7.

- تجميع والتعبير عن المصالح وترتيبها ترتيبا أولوياً.
- تكوين المناضلين وإعداد القيادات للمسؤولية السياسية.
- توجيه السلوك الانتخابي للمواطنين.

ب- الأدوار السلبية: تساهم الأحزاب السياسية في بعض الأحيان من الحد من نسبة المشاركة السياسية:

- عندما تكون عاجزة وظيفيا، تتسبب في عزوف المواطنين على المشاركة.
- عندما تكون تابعة للنظام، تتسبب في انقطاع حبل الثقة في نظام الحكم والمواطن.
- قد تتحول لوسيلة للتعبئة وليس للمشاركة السياسية في بعض الأنظمة المعلقة، مما يدفع المواطنين نحو العزوف السياسي.[1]

[1] رامي حميد، محاضرات النظم الحزبية والنظم الانتخابية، المحاضرة الثانية، علاقة الأحزاب السياسية بالنظام السياسي والأنماط الحزبية(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)، ص3.

خلاصة الفصل الأول:

بعد هذا العرض لمفاهيم وأدوار كل من الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية والعلاقة التي تربط بينهما.

نستنتج بأن الأحزاب السياسية تنظيم سياسي تشترك فيه جميع القوى السياسية، حيث أصبح للحزب أدوار ووظائف جد مهمة في الحياة السياسية، وقدرته على تمثيل أكبر قدر ممكن من المطالب المجتمعية، فلها القدرة على ربط النظام بمكوناته الاجتماعية.

إذ أصبحت الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي ترتكز عليها المشاركة السياسية، إذ للحزب عدة أدوار تؤثر على نوعية وانتشار المشاركة السياسية.

الفصل الثاني:

إشكالية فعالية الأحزاب السياسية بعد 2019

تمهيد:

تشمل الدراسة في الفصل الثاني على نشاط الأحزاب السياسية خاصة بعد الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر سنة 2019، ولكن قبل اللجوء إلى هذه المرحلة لا بد من العودة إلى نشاط الأحزاب خلال مرحلة الأحادية الحزبية وصولا إلى نشاط الأحزاب خلال التعددية الحزبية.

بعدها التطرق في قراءة لدور الحراك والخطاب السياسي في فعالية العمل الحزبي وكيف كان واقع النشاط الحزبي في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 ومنه قراءة في قانون الأحزاب.

إضافة إلى ذلك العنصر الثاني ألا وهو المشاركة في العملية الانتخابية من خلال الاستحقاقات الانتخابية التي مرت عليها الجزائر من انتخابات رئاسية، استفتاء للدستور، الانتخابات التشريعية وآخرها الانتخابات المحلية من خلال القراءة في نسب المشاركة خلالها.

المبحث الأول: قراءة في النشاط الحزبي قبل 2019

المطلب الأول: الأحزاب السياسية خلال مرحلة الأحادية الحزبية

تعود فكرة الحزب الواحد إلى سنة 1954م وذلك عندما تأسست جبهة التحرير الوطني وصار الحزب الوطني الشامل، وبقصد التخلي عن الثغرات الحزبية السابقة تم تقرير تحويل الجبهة إلى حزب وطني واحد، وهذا ما أكد عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1963، ويليه برنامج طرابلس الذي قرر وأعلن أن الحزب تفوق عن مؤسسات الدولة.[1]

فبعد الاستقلال مباشرة واستنادا إلى المادة 23 من دستور 1963، قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة، وتأكد ذلك بمرسوم 14-08 1963 والذي نص على أنه لا يمكن إنشاء أي تجمع أو تشكيلة ذو طابع سياسي على كامل التراب الوطني، ومن كان الحقل السياسي والحزبي وحيد لجبهة التحرير الوطني. ولكن كل هذا لم يمنع وجود أحزاب سياسية ذات عمل سري، وكان أحد مطالبها التخلي عن الأحادية الحزبية وانتخاب برلمان تعددي، إضافة إلى تمكين الشعب الجزائري من تسيير شؤونه بكل سيادة.[2]

<u>الأحادية الحزبية خلال دستور 1963:</u>

فجاء دستور1963 وكان هو المقنن الحقيقي لنظام الحزب الواحد وأقر الاختيار الاشتراكي، فكرس كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية بحقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد فنص في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي الطليعة الوحيد في الجزائر".

أما المادة24 "نصت على أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجيه عملا للدولة وتراقب عمل المجلس الوطني للحكومة".

---

[1] رابح العروسي، "مراجعات من مرحلة الأحادية الحزبية، جبهة التحرير الوطني والمعارضة ودولة الأمر الواقع"، ***كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3***، ص1.

[2] زهيرة بن علي، ***تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية***، ع(2)،(جويلية2010)، ص2.

ومنه يتضح أنن الجزائر انتهجت أسلوب التنظيم الحزبي الواحد، وبالمقابل لم يسمح بتشكيل أو اعتماد أي جمعية أو حزب سياسي، أو أي نشاط له صبغة سياسية في تلك الفترة.[1]

فيعتبر هذا الدستور أول دستور للجزائر المستقلة، وجاء في وقت كان فيه المنتمون لجبهة التحرير الوطني يسيرون الحكم وهم المشرعون فلا بد أن تكون كل الصلاحيات لحزب الطليعة ألا وهو جبهة التحرير الوطني، وأكد هذا الاختيار(ميثاق الجزائر) 1964.

فاعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لأنه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير ولضمان مواصلة الثورة، فكانت الأسبقية المطلقة لحزب جبهة التحرير الوطني، وقد اعتمد لمدة طويلة نسبيا. فكان الحزب الواحد من أجهزة النظام السياسي ومؤسساته تمارس دورا طلائعيا، فنظريا هو قائد الثورة، وواقعيا هو المجسد المادي للأحادية السياسية.

فيعتبر الحزب التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، فيعتبر إطار ووسيلة لتحقيق الديمقراطية الحقيقية، ومنه يمكن للجميع التعبير عن أنفسهم.[2]

ومنه دستور1963 أضاف صبغة التنظيم السياسي الوحيد إلى حزب جبهة التحرير الوطني، ففي ظل نظام سياسي مرتكز على وحدة القيادة ووحدة السلطة تولى الحزب فيه قيادة الدولة.[3]

الأحادية الحزبية خلال دستور1976:

تم التأكيد على العمل بحزب واحد وذلك من خلال الميثاق الوطني1976 وبعده دستور نوفمبر1976، فأضاف الرئيس بومدين الشرعية الدستورية على نظام الحكم وذلك من

[1] بلال أمين زين الدين، ***الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة***(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، ص319.
[2] عبد النور ناجي، ***النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية***(الجزائر: مديرية النشر الجامعية، 2006)، ص36.
[3] عبد الله بوقفة، ***الوجيز في القانون الدستوري الدستور الجزائري***(الجزائر: دار الهدى، ط،5، 2011)، ص18.

خلال التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976، فأكد هذا الميثاق على أن الحزب الوحيد الذي يتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد هو حزب جبهة التحرير الوطني، ومنه هذا الميثاق الوطني رد الاعتبار للحزب الواحد وحدد له الوسائل التي يعمل بها، ولكن نجد كذلك الدولة هي الأخرى لها وسائل غير محصورة للتأثير على مقررات الحزب وذلك من خلال العلاقة بين الحزب والدولة حيث هناك اندماج في القمة على مستوى رئيس الجمهورية، الأمين العام للحزب.[1]

فتعود الجذور إلى تحول جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي وحيد في الجزائر وذلك من خلال التطورات للمنطلقات الفكرية لمؤتمر الصومام (20أوت1956) حيث أنه لجبهة التحرير الوطني وجود قوي ولها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب. ومنه تنصيب نظامي في عموم البلاد لجبهة التحرير الوطني، وظهر هذا الامتياز بعد أن أفقت الأحزاب القديمة، وانضمام الأعضاء الأساسيون إلى جبهة التحرير الوطني.

فتكفل برنامج طرابلس ضمن ملحقه بالحزب بإقرار تحويل الجبهة إلى حزب سياسي. ومنه ضبط إطار هذا المشروع أي مشروع حزب جماهيري قوي وواعي يحقق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية وهو ليس بتجمع ولكن تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين المناضلين لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية.[2]

ولقد صدر مرسوم تحت رقم 297/63 المؤرخ في 1963/08/14 الذي يمنع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي فكانت المادة الأولى كالتالي: "يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي".

[1] سعيد بو الشعير، ***النظام السياسي الجزائري "دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في دستور 1963 و1973"***(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013)، ص219،220..

[2] عيسى جرادي، ***الأحزاب السياسية في الجزائر***(الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2007)، ص18.

أما المادة الثانية فنصت: "كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول".[1]

ومنه بعد أن نص برنامج طرابلس على تفوق الحزب على مؤسسات الدولة جاءت المادة 23 من دستور1963 لتنص بوضوح على التزام القيادة في الجزائر بنظام الحزب الواحد فجاء فيها أنه جبهة التحرير الوطني هي الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر، ولكن دستور 1976 لم يحد عن هذا الاتجاه بنصه في مادته 95 على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في البلاد، فإن الحزب الواحد في الجزائر يظهر كدعامة للشعب تغطية القدرة على التفكير والعمل، ويعبر عن إرادة الشعب الشاملة، ومنه من أجل هذا تطالب جبهة التحرير الوطني بالاحتكار وتمنع التعددية للأحزاب.

وإن الفضل لنجاح دستورية الواقع السياسي للحزب الواحد يعود لدستور1976، والذي خصص فصلا كاملا من 12 مادة للوظيفة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني، وحدد من خلاله مجال التعبير السياسي للحزب الواحد فقط.

ففي الأخير إن المشاركة السياسية في عهد الأحادية حصرت في الحزب الواحد، الذي استخدم لتغطية وتبرير الشرعية التاريخية الذي ركز عليها النظام السياسي آنذاك، ومحدودية دور الحزب بما يقرره رئيس الجمهورية، وذلك لعدم وجود معارضة رسمية وعدم قبول التعددية من طرف النظام. فبالتالي الأحادية زادت من حدة تعقيد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن بلغت حد الأزمة في أكتوبر 1988.[2]

[1] أحمد سويقات، "التجربة الحزبية الجزائرية 1962،2004"، ***مجلة الباحث***، ع(4)، (2006، ورقلة)، ص123.
[2] العروسي، مرجع سابق، ص ص5- 9.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية خلال مرحلة التعددية الحزبية

التعددية الحزبية خلال دستور 1989:

يختلف نظام الحكم في دستور 1989 عن نظام الحكم المعتمد في دستور 1976 فحل بموجبه مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية، ومسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، محل مبدأ وحدة السلطة والحزب الواحد المحتكر للسلطة والنظام الاشتراكي، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة فهذه العوامل دفعت بالشعب إلى الثورة على الأوضاع الاجتماعية المتردية والمطالبة بالتغيير الشامل للقضاء على احتكار السلطة من طرف الحزب الواحد والدولة البيروقراطية، وعلى هذا كانت أحداث 5أكتوبر 1988 أدت إلى استبدال النظام الاشتراكي ووحدة السلطة المشتركة من طرف الحزب الواحد إلى نظام حر يقوم على الفصل بين السلطات المختلفة والتعددية الحزبية والتنافس السلمي على السلطة في ظل الحرية.[1]

فجاءت التعددية الحزبية في الجزائر بعد التعديل الدستوري عام 1989، وذلك من خلال المادة 40: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب".

فحسب القانون يستخدم دستور 1989 لمصطلح جمعية سياسية ليس محل صدفة بل كان من ورائه ألا وهو ترك الباب مفتوح أمام التشكيلات السياسية للانطواء تحت راية جبهة التحرير الوطني،[2] فجاء هذا الدستور لعملية إصلاحية شاملة أقامت على إعادة بعث

[1] بشير مخلوف، ***موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة 1989-1998***، أطروحة دكتوراه منشورة(جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية،2012-2013)، ص180.
[2] سويقات، مرجع سابق، ص124.

منظمات المجتمع المدني وفتح المجال للصحافة المستقلة والتخلي عن النهج الاشتراكي إضافة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية متعددة.[1]

وهذا من خلال المادة 93:"حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونا للمواطن"، والمادة 10 من الفصل الثاني:" الشعب حر في اختيار الممثلين، هذه الحرية لا يمكن أن تكون تامة أو فعلية إلا في ظل تعددية تامة وفعلية".[2]

المادة 14 من الفصل الثالث: تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية:" ومن في ظل نظام أحادي مركزي يحتكر السلطة ويضع القيود على الحريات لا يمكن الحديث عن الديمقراطية".

فالتعددية الحزبية الفعلية هي حزبين أو أكثر متنافس على السلطة وذلك أثناء المناسبات الانتخابية، وهي تاريخيا كنتيجة للصراعات، تاريخيا تظهر الأحزاب في شكل تنظيمات حاملة للصراعات أي معبرة عن الصراعات.[3]

وقد شرعت السلطة في رسم الإطار القانوني والتنظيمي للتعددية الحزبية وذلك من خلال إعداد قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، وحدد كذلك عملية المنافسة السياسية، وذلك بهدف وجود برنامج سياسي يجمع المواطنين الجزائريين بهدف توسيع المشاركة في الحياة السياسية بوسائل أكثر ديمقراطية، ولكن المشاركة السياسية الناشئة عن هذا القانون أثبتت قصر ومحدودية تسيير المسار الديمقراطي، ومن هذا القانون سمح بتأسيس أكثر من 60حزبا في فترة زمنية قصيرة ولكن في الكثير من الأحيان أنشأ جمعيات تفتقر لإطار حزبي أكاديمي ولقاعدة شعبية وطنية، لأن هذه الجمعيات تشكلت بعيدة عن الرؤى والبرامج

[3] لقرع بن علي،***"التعددية الحزبية في الجزائر:المسار والمخرجات"*** Https://caus.org.lb.google.com، 2022/04/05.
[2] نفس المرجع.
[3] ناجين مرجع سابق،ص107.

السياسية البديلة لنظام الحزب الواحد، وإقامة الكثير منها على أسس وعلاقات جهوية ضيقة.[1]

التعددية الحزبية خلال دستور 1996:

رغم كل الاضطرابات واللااستقرار الذي أعقب الإصلاحات الدستورية التعددية الأولى التي عرفتها الجزائر سنة 1989 إلى أنه تم طرح هذا الدستور للاستفتاء والموافقة عليها، وهذه الاضطرابات أدت إلى إعلان حالة الطوارئ بمقتضى المرسوم الرئاسي 92/77 المؤرخ في 9 فيفري والصادر من طرف المجلس الأعلى للدولة، وكانت هيئة استشارية قامت مقام رئيس الجمهورية وأكدته المادة 162 من دستور فيفري1989، فتم حصر وغلق العديد من المنافذ التي ظلت مفتوحة بعد الإصلاح الدستوري لسنة 1989، فثبتت هذه الوثيقة صمامات الأمان لاستمرارية النظام القائم، فمن ضمن التعديلات الدستورية دستور 1996 ونصه على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"، فقام هذا القانون بحصر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية وإنشاء غرفة برلمانية تم تسميتها "مجلس الأمة"، تتشكل بالجمع بين الانتخاب والتعيين، وكذلك نص على أن الانخراط في أي حزب سياسي مخول لكل جزائري وجزائرية بلغا سن الرشد الانتخابي، ويمنع ذلك على الحزب السياسي أن يتلقى مباشرة أو بصفة غير مباشرة دعما ماليا أو ماديا من جهة أجنبية بأي صفة كانت.[2]

ويحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، فلا يجوز أي حزب إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها، فتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون.

[1] بن علي، مرجع سابق، ص9،10.
[2] بو عبد الله، مرجع سابق، ص63.

فأكدت المادة 178 من التعديل الدستوري أن حق الخيار التعددي الديمقراطي لا يمكن التراجع عنه.[1]

ورغم إقرار الدستور لمبادئ التعددية التي جاءت في دستور 1989 إلى أن دستور 1996 كرس الآليات السلطوية لدستور الأحادية لسنة 1976 فيطلق عليها فقها القانون الدستوري "النظام الرئاسي الصلب"، فهو نظام يجمع كل السلطات في يد الجهاز التنفيذي ويقوم بتهميش دور المؤسسات الدستورية الأخرى، ومنه عزز جوانب السلطة والنظام القائم، وذلك من فسح المجال لإحداث تغيير جذري في طبيعة وبنية النظام السياسي القائم.[2]

المبحث الثاني: مؤشرات النشاط الحزبي بعد 2019

المطلب الأول: دور الحراك وإشكالية تجديد الخطاب الحزبي بعد 2019

منذ بداية الحراك في الجزائر تفاوتت مواقف الأحزاب السياسية في البداية اتجاه الاحتجاجات، فهناك أحزاب ساندت وأخرى عارضت ومنها من اتجه إلى الحياد، ثم بعد ذلك اختلفت المواقف كحزب جبهة التحرير الوطني أيد استمرارية بوتفليقة الرئيس الراحل ثم تغيرت توجهاته وذلك من خلال تصريح زعيمه معاذ بوشارب بانحيازه إلى الحراك الشعبي، وكان ذلك نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية من الاحتجاجات الشعبية.[3]

وأحزاب تكونت كمشاريع انشقاق عن أحزابها الأم كحزب عمارة بن يونس، "الحركة الشعبية المنشقة عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أو حزب تاج"، فانشقت هذه الوجوه

[1] عيسى جرادي، التعددية الحزبية السياسية في الجزائر، مجلة رسالة الأطلس، ع(112)،(26أكتوبر 1998)، ص22.
[2] بو عبد الله، مرجع سابق، ص64.
[3] سارة عبد السلام الشربيني، "تحليل الأزمة الجزائرية2019 من خلال اقتراب الجماعة"،https://democraticac.de/ ?p=64673، (2022/04/27).

السياسية عن أحزابها الأم، لتبقى سمة الانشقاق والصراع هي الصفة الأساسية لهذه الأحزاب التي تشبه حالة "أحزاب الوزراء" و"أحزاب الإدارة كما هي معروفة".[1]

وكذلك فيما يخص أحزاب المعارضة كانت هي المحرك الرئيسي للأحداث في المشهد الجزائري، فمنذ بداية الاحتجاجات كانت مشاركة في الحراك الشعبي ومحاولات التوصل إلى حوار وطني يتوافق فيه الفاعلون السياسيون، والجماهير الرافضة للنظام السياسي، كما أنه كان لها دور في محاولات إقناع الشارع الجزائري بالقبول بمرحلة انتقالية يترأسها بوتفليقة، ولكن بعد ذلك اختلف موقفها حيث أصبح أن هذا الحل غير دستوري بالنسبة لها.[2]

أحزاب المعارضة التحقت جزئيا بالحراك من خلال مناضليها، دون أن تكون المبادرة أو المستفيدة منه، فلم تقم بقراءة جيدة للحراك الشعبي ولم تنجز عملا نقديا داخليا لأساليب عملها وطرق تجنيدها وبرنامجها السياسي، فبقيت بنفس الخطاب ونفس طرق العمل، فلم تصل إلى مرحلة الانفتاح على الحراك الشعبي للانطلاق في تجربة سياسية جديدة تكون في مستوى التحديات المطلوبة.

- اكتفت هذه الأحزاب بتنظيم ندوات ومنتديات وإصدار بيانات وإلقاء خطب داخل قاعات المغلقة.
- رفض هذه الخطابات من المواطن الجزائري الذي كان مساندا للحراك الشعبي بدون حضور قيادات الأحزاب في هذا الحراك.
- استمرار تبني القيادات الحزبية لاستراتيجية انتهازية تختلف كليا عن استراتيجية الحراك الشعبي.
- استغلال غياب أحزاب الموالاة المفككة والذهاب لانتخابات بسرعة.

[1] ناصر جابي،"الجزائر:أحزاب ما قبل الحراك"، www.alquds,co,uk، (2022/04/29).
[2] عبد السلام الشربيني، مرجع سابق.

- تناسي مطلب تغيير النظام السياسي الذي جاء به الحراك الشعبي لتلقي بذلك مع مشاريع السلطة أي تغيير وجوه النظام ولي النظام في حد ذاته.
- رفض هذه الأحزاب مواجهة السلطة القائمة من خلال الثقافة السياسية السائدة لدى هذه النخب السياسية المعارضة.[1]

أما فيما يخص نشاط الأحزاب في تلك الفترة فاقتصر دورها على تصريحات وردود فعل كوادرها، ومحاولاتهم توجيه الحراك الشعبي نحو مسار سياسي توافقي لمرحلة انتقالية، أو عبر ممارسة الدور التقليدي بالترشح للانتخابات الرئاسية القادمة للترشح الانتخابات الرئاسية القادمة وإعداد الحملات الانتخابية الواسعة، ولكن الحراك الشعبي كشف افتقار الأحزاب للقواعد الشعبية وعن نسبة مشاركة المواطنين.

ومنه تتفاوت درجة تقبل الحراك الشعبي في عمومه في دور الأحزاب السياسية المعارضة منها والمؤيدة، وتراجع قناعة الشعب بفعالية دورها في الحياة السياسية، وكونها مجرد مؤشر على وجود تعددية حزبية وانتخابات في الجزائر فالأحزاب السياسية الجزائرية هي تنافسية دون عنف وسعيها للوصول إلى السلطة.[2]

ولكن رغم كل هذا أجريت أول انتخابات رئاسية بعد الحراك التي فاز فيها الرئيس عبد المجيد تبون.

- **إشكالية تجديد الخطاب الحزبي:**

حاولت الأحزاب السياسية اللجوء إلى الخطابات السياسية في حملاتها الانتخابية خلال الأربع انتخابات المتوالية بعد الحراك الشعبي الجزائري من الانتخابات الرئاسية إلى الانتخابات المحلية الأخيرة فيعد الخطاب السياسي حقلا للتعبير عن الآراء واقتراح الأفكار حول القضايا السياسية.

[1] جابي، مرجع سابق.
[2] عبد السلام الشربيني، مرجع سابق.

ويعتبر الخطاب السياسي خطابا إقناعيا، وهدفه حمل المخاطب على القبول والتسليم كمصداقية الدعوة عن طريق الحجج والبراهين ويكون الخطاب منظم ومسطر في أفكار وبرامج حتى يكون له صدى نحو المتلقي، فالخطاب عبارة عن عملية إتصالية تتم بين المرسل وبين المرسل إليه عن طريق قنوات الاتصال كالتلفزيون والصحافة، محاضرات، ندوات...، ويتوقف هذا حسب مهارات القائم بالاتصال وذلك بمراعاة عناصر عملية الانتخاب باستخدام الرموز ومختلف الإشارات لتوصيل رسالته السياسية.[1]

أجمع العديد من الباحثين والمختصين في الاتصال السياسي عن تدني الخطابات السياسية للفاعلين والقادة السياسيين الجزائريين وغياب الأسلوب العلمي والأدبي المقنع في خطاباتهم، وأن الخطاب لم يكن بالدرجة الكافية من الأداء المنتظر منه، فقد كان يعوزه التحليل الدقيق لواقع المجتمع الجزائري، وهو واقع سريع التجدد له انشغالات جديدة وتنوع حاجاته وتجاوب أكبر مع المؤثرات الحديثة للحضارة، واندماج شبابه في تداعيات العولمة وفي الحريات وفي حقوق الإنسان وحتى الفوضى غير الخلاقة التي تجتاح العلاقات الدولية، بل ظل الخطاب السياسي بطيء لا يلبي الحاجات الاجتماعية، بل إنه في حاجة إلى الابتكار والإبداع لكي يستجيب لطموحات وتطلعات الخطاب السياسي من خلال تطابق رسالة المتحدث مع واقعه.

فالحزب السياسي كمؤسسة له نوعين من الاتصال، الاتصال الداخلي والاتصال الخارجي وللحزب السياسي له وسائل السياسية يعتمدها وهي أسلوب الحوار والإقناع، تعتبر من الوسائل الهامة لتحقيق تماسك ووحدة الحزب الداخلية، حيث يوفق بين وجهات نظر أعضائه ويطور مواقفه وبرنامجه بفضل الآراء والمعلومات التي تنشرح عنها المناقشات المختلفة داخله.[2]

[1] مختار بن فطة، سوسيولوجيا الخطاب السياسي في الجزائر:تحليل خطابات الأحزاب السياسية نموذجا"، ***مجلة أكاديمية دولية*** ، م(07)، ع(10)(ديسمبر2020)، ص08،09.

[2] مهملي بن علي،"الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، ع(13)(جوان2016)، ص07.

لكن خطاب المترشحين خلال الحملات الانتخابية بقدر ما خلق جدلا عن مستواه، أثار مخاوف من دفع الخطاب السياسي الضعيف للمترشحين بالناخبين إلى عدم التصويت، وذلك في ظل غياب برامج انتخابية وميلهم إلى الشعبوية وتبنيهم خطابات منفرة، وهذا ما أدى إلى تراجع الحضور الشعبي خلال الخطابات التي قامت بها الأحزاب السياسية، وصل الحد إلى وجود قاعات فارغة من الحضور ما عدا الأحزاب ذات قاعدة نضالية كبيرة، أما المترشحون الأحرار اعتمدوا على الاتصال المباشر بدلا من التجمعات، وأيضا على مواقع التواصل الاجتماعي.

فتفوق القوائم الحرة عن القوائم الحزبية، وأغلب المترشحين في القوائم الحرة من فئة الشباب وأشخاص غير متمكنين في العمل النضالي والسياسي وليس لديهم خبرة في التواصل مع الجماهير وإتقان فن الخطابة والإقناع، وهذا راجع إلى فقدان الثقة للعمل السياسي في أوساط الشباب الجزائري، وعزوفهم عن الإنخراط في الأحزاب السياسية التي فقدت مصداقيتها.

ومنه ضعف الخطاب السياسي خلال الحملات الدعائية راجع إلى تراجع دور الأحزاب كمدارس للنضال والتكوين السياسي من جهة وترشح عدد معتبر من الأشخاص وخاصة شباب ذو شهادات جامعية دون أن يكون لهم مرجعية سياسية إذ أن خطاب الحملة لم يرقى للتطلعات في غياب المعارضة الديمقراطية واليسارية التي اختارت المقاطعة.[1]

ومنه الخطاب السياسي للأحزاب في الجزائر لم يرتقي إلى مستوى تطلعات الفرد ولم يتجاوز الطرح الشعبوي وهذا بسبب عدة عوامل أساسها أولها إفراغه من محتواه الأساسي المتجسد في الوصول إلى السلطة والمنافسة وخدمة الصالح العام، وعدم وجود كفاءات

[1] رضا شنوف، "مستوى الخطاب السياسي للمترشحين للانتخابات النيابية يثير تساؤلا حول أداء البرلمان المقبل"، www.alquds,co,uk، (2022/05/02).

ونخب أكاديمية تعكس ذلك خطاباتها وفعاليتها في المجتمع، وكذلك بسبب عدم تجديد النخب الحزبية.[1]

المطلب الثاني: واقع النشاط الحزبي

يعرف المشهد السياسي في الجزائر حالة من الجمود غير مسبوق، أي توقف في النشاط الحزبي من أحزاب المعارضة أو الموالاة، وهذا ما جعل النشاط السياسي غائبا ما عدا تصدره السلطة.

بعد الانتقال الذي حدث على المستوى النظام من الرئاسة والحكومة وبقية المؤسسات الدستورية بقيت الأحزاب صامتة أي بدون رد فعل، رغم من مشاركة مختلف التشكيلات السياسية في الاستحقاقات الانتخابية.

فبالرغم من المشكلات المتعددة التي كانت تعاني منها الجزائر على عدة مستويات في مختلف المجالات، إلا أنه كان هنالك انعدام في النشاط الحزبي فبقي الأمر منحصرا على تحركات السلطة، أي كان هناك تثمين لحركات السلطة من طرف أحزاب الموالاة، على عكس انتقاد أحزاب المعارضة.

- عقم برامج الأحزاب وعدم وجود رؤية واضحة لها.
- عدم قدرة الأحزاب على أداء الدور في التأطير والتكوين السياسي للمواطنين، وهذا هو الدور الأساسي للأحزاب سواء كانت أحزاب سلطة أو في المعارضة.
- غياب الندوات الصحفية والأنشطة الحزبية بما فيها التطوعية التي تعني بالمجتمع المدني.
- استقالة الأحزاب من الشأن العام رغم أن الأوضاع الداخلية الإقليمية تستدعي تحركات سياسية ومنه تدفع النقاش العام إلى مستوى التحديات التي تواجه البلاد.

[1] بن فطة، مرجع سابق، ص13.

- غلق فضاءات الحوار السياسي وذلك مما تحمل أحزاب المعارضة، السلطة، مسؤولية التضييق على النقاشات، وذلك بسبب ضعف هياكل الأحزاب وهشاشة أدواتها النضالية وحتى أزمة الثقة في ما بينها.
- عدم ديمقراطيتها وذلك في ظل استمرار تمسك الوجوه نفسها بالقيادة.
- دعم وتأييد ما تصدره السلطة من طرف أحزاب السلطة.
- انتقاد أحزاب المعارضة لسياسات الحكومة من خلال نقاشات لم تعد تجلب اهتمام الرأي العام بسبب عزوف الشعب عن ممارسة السياسة، فإن الشارع بات يعتبر السياسة آخر اهتماماته.
- تخلي الأحزاب السياسية عن دورها كمراقب لعمل الحكومة وسياستها وذلك بسبب فشلها في احتواء الشارع خلال الحراك الشعبي.
- عدم تأثير الأحزاب السياسية في السياسات الحكومية وفي إثارة النقاش حول قرارات أو خيارات تتخذها، وغير قادرة على تقديم البدائل.

فكثيرا من الأحزاب السياسية في الجزائر جمعيات ذات طابع سياسي.[1]

المطلب الثالث: قراءة في قانون الأحزاب

تعتبر الجزائر دولة من العالم الثالث وبالتالي لها نظام قانوني وسياسي معين، تنظم من خلاله حرية الممارسة الحزبية والحق في تأسيس الأحزاب السياسية، ولعل الدستور أول هذه القوانين التي تعنى بذلك الحق لأنه أسمى القوانين، ومنه التأكيد على قانون الأحزاب السياسية الصادر عن السلطة التشريعية في هذا المجال، فصدر بموجب قانون عضوي سنة 2012 بعد إلغاء القانون السابق الصادر سنة 1997، فجاء بمجموعة من النصوص

[1] علي ياحي، "صمت الأحزاب في الجزائر يخلق جمود سياسيا"، https://www.independant arabia.com/node/303611، (2022/05/04).

القانونية التي تبين طريقة إنشاء الحزب السياسي، وكيفية ممارسة العملية السياسية من خلاله، وحدد كذلك أحكام توقيف الأحزاب السياسية وحلها.[1]

فجاء القانون العضوي 12-04[2] المتعلق بالأحزاب السياسية، جاء في مادته الأولى "تعريف الأحزاب السياسية، وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها..." فالمشرع قد اهتم من خلال هذا القانون العضوي بتنظيم الأحزاب السياسية بشكل عام وبشكل خاص بحق تأسيسها ففي سنة 2020 كان هناك تعديل دستوري للأحزاب السياسية وهذا دستوريا أما قانونيا فكان طبقا للقانون العضوي 12-04.[3]

فقبل التطرق للتعديل الدستوري 2020 يجب الرجوع للتعديل الدستوري 2016 لأنه لا علاقة به وزيادة بعض التعديلات فقط له، حيث تم إدراج بعض الإصلاحات في التعديل الدستوري 2016 تهدف إلى ضمان الحقوق والحريات وبناء دولة القانون التي تقوم على الديمقراطية والمؤسسات ومنه تعزيز المعارضة وفتح المجال للمواطنين من أجل المشاركة السياسية والتأكيد على حرية الصحافة والإعلام.

فنص هذا التعديل على حق إنشاء الأحزاب السياسية في المادة 52-53 فنصت المادة 52 على "حق إنشاء الأحزاب السياسة معترف به ومضمون" أي توفير الضمانات الكفيلة لتجسيد هذا الحق ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والوحدة الوطنية واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

أما المادة 53 تضمنت مجموعة من الحقوق للأحزاب السياسية وجاءت كالتالي:

"تستفيد الأحزاب السياسية المعتمدة وبدون أي تمييز، في ظل احترام أحكام المادة 52 أعلاه من الحقوق التالية على الخصوص:

---

[1] عبد الرحمان بن جيلالي،"الحق في تأسيس الأحزاب السياسية بين التنظيم والتقييد،دراسة في أحكام المادة52 من التعديل الدستوري الصادر عام 2016 وأحكام القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 12-04"، مجلة ***البحوث والدراسات القانونية والسياسية***، ع(12)، ص03.

[2] القانون العضوي رقم 12-04المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية ج.ر02 لسنة 2012.

[3] نور الدين بن دحو،"حق تأسيس حزب سياسي في الجزائر دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 والقانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية"، ***مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة***، م(06)، ع(03)(لسنة 2021)، ص4،6.

- حرية الرأي والتعبير والاجتماع.
- حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية وتتناسب مع تمثيلها في البرلمان كما يحدده القانون.
- ممارسة السلطة على الصعيدين المحلي والوطني من خلال التداول الديمقراطي وفي إطار أحكام هذا الدستور يحدد القانون كيفيات تطبيق هذا الحكم.

وبعدها أتى دستور الجزائر الجديد دستور 2020 فأبقى المؤسس الدستوري على نفس الإجراءات المنظمة لتأسيس الأحزاب الدستورية في 2016 ولكن بإحداث بعض التغييرات كانت متعلقة بتغيير ترتيب المواد كترتيب المادة 52 إلى 57 والمادة 53 إلى 58، وقام المؤسس الدستوري بتغيير بسيط في الفقرة الثالثة من المادة 52 من دستور 2016، فأصبحت هي الفقرة الثالثة في المادة 57 من دستور 2020، وأبقى على نفس الالتزامات والقيود، والواجبات، فحدد دستور 2020 هذه القيود بموجب المادتين 57و58.[1]

فلقد خصص المشرع الجزائري في القانون 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية فصل كامل حدد فيه دور ووظيفة الأحزاب السياسية وهو الفصل الثاني من الباب الأول من المواد 11 إلى 15، حيث أن المادة 11 فصلت في وظائف الأحزاب السياسية إذ نصت على الأحزاب السياسية إذ نصت على (العمل الحزبي السياسي على تشكيل الآراء السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة العامة وذلك عبر:

- المساهمة في تكوين الرأي العام.
- تشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة.
- الدعوة إلى ثقافة سياسية أصلية.
- اقتراح المرشحين للمجالس الشعبية المحلية والوطنية.

[1] حمزة طاوطاو، ***النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر***، مذكرة ماستر منشورة(جامعة محمد بن يحي جيجل:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020)، ص20،21.

- تكوين وتحضير النخب القادرة على تحمل مسؤوليات عامة.
- السهر على إقامة وتشجيع علاقات جوارية دائمة بين المواطن والدولة ومؤسساتها.
- العمل على ترقية الحياة السياسية وتهذيب ممارستها وتثبيت القيم والمقومات الأساسية للمجتمع.
- العمل على تكريس الفعل الديمقراطي .

ومنه من خلال هذه المادة يمكن تقسيم الوظائف إلى:

- دور اتجاه الناخبين ومنه تقوم الأحزاب بتهيئة قواعدها من خلال جذب المناضلين وذلك من خلال التعريف بالحزب وبرامجه...، وكذلك عقد لقاءات واستقبال وانجاز بطاقات المناضلين.
- دور اتجاه منتخبيها: وذلك بترقية الخدمة العمومية. ويحمل المنتخب صفة رسمية بعيدا عن الصفة الحزبية أي يعمل على تحقيق على المصلحة العامة ورغم كل هذه الوظائف أهمل المشرع وظيفة المعارضة أي أنه لا يزال لم يعترف بعد بوجود معارضة سياسية قادرة على الوصول إلى السلطة.[1]

أما في المادة 12 فجاءت كالتالي:

يعتبر الحزب السياسي عن تطلعه ويحدد توجهاته العامة ويضبط أهدافه في قانون أساسي وبرنامج سياسي يودعهما لدى الوزير المكلفة بالداخلية بعد إنعقاد مؤتمره التأسيسي، كما يقوم بإبلاغ نفس السلطة بأي تعبير يطرأ عليهما وكذلك بتطبيق المادة 13 **يساهم الحزب السياسي ويشارك في الحياة السياسية من خلال التعريف بمشروعه السياسي لدى مؤسسات الدولة والبرلمان والمجالس الشعبية المحلية.**[2]

[1] ابراهيم موساوي، عاشور أونان، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر منشورة(جامعة أمحمد بوقرة بودواو: كلية الحقوق 2016/2015)،ص 16،18.

[2] القانون العضوي رقم 12-04المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية، www.interieur.gov.dz، (2022/05/01).

وعلى الرغم من إصدار هذا القانون 12-04 وإن كان قد منح بعض الضمانات للممارسة الحزبية إلا أنه أبقى على الطابع المتشدد في تنظيم الأحزاب السياسية من خلال كثرة القيود والتكريس لتدخل وزير الداخلية في تأسيس ونشاط واستمرارية الأحزاب السياسية.[1]

المبحث الثالث: فعالية النشاط الحزبي من خلال الانتخابات

المطلب الأول: المشاركة في العملية الانتخابية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية واستفتاء الدستور

تمثل الانتخابات إحدى أهم السبل الديمقراطية التي يتمكن عبرها المواطنون من اختيار ممثليهم في مختلف المؤسسات ومراكز القرار السياسي، فهي أداة لتعزيز المشاركة السياسية وتحقيق التداول على السلطة.

ورغم ما شهدته الجزائر من محطات انتخابية عديدة منذ إقرار التحول عن الخط الأحادي إلا أنه لم يكن هناك تغير سياسي حقيقي وظل التشكيك في مصداقية كل عملية انتخابية ولكن منذ 22فيفري 2019 وما شهدته البلاد من حراك، أصبح الرهان على الانتخابات كآلية لاستكمال المسار الديمقراطي للجزائر وإحداث التغيير، وهذا من أجل تعزيز المشاركة السياسية، وتطوير الممارسة الديمقراطية وتجاوز مظاهر الهيمنة والاستبداد،[2] فجاءت انتخابات 12 ديسمبر 2019 والتي قبلها افتتحت الفترة العادية للترشح للانتخابات الرئاسية المرتبطة بانتهاء عهدة الرئيس المستقبل ولكنها كانت مرفوضة من طرف الحراك والمعارضة والنخبة السياسية، فتقررت موعد ثاني للانتخابات صيف 2019 غير أن المجلس الدستوري قرر استحالة اجراء الانتخابات لعدم تلقيه ملفات المرشحين، ثم جاء اليوم

[1] موساوي، أونان، مرجع سابق، ص20.

[2] عزوز غربي، "الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر، قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22فيفري"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، م(09)، ع(16)(جانفي2020)ص18.

الموجود باقتراح من قيادة أركان الجيش الوطني بلسان "نائب وزير الدفاع قائد الأركان المجاهد الفريق أحمد قايد صالح الذي حدد بتاريخ 12 ديسمبر 2019.[1]

وتجلى منطق رفض الانتخابات في اتجاه آخر هو مقاطعة الأحزاب سياسة تقديم مرشحين عنها للانتخابات، تعلق الأمر بالحزبين الإسلاميين، حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية، وفضلا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي والتجمع من أجل الثقافة الديمقراطية.

أما بالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية لطالما نفت قيادة الأركان والجيش لوجود أي طموح سياسي، وفي 13 أكتوبر 2019، صدر قانون يحضر على متقاعدي الجيش من ممارسة أي نشاط سياسي بما في ذلك الترشح للانتخابات لمدة خمس سنوات بعد توقفهم نهائيا في الجيش.

فبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسيات داخل الجزائر ّ41,13% أي ما يقارب(9747804) من إجمالي 24464161 مسجل على مستوى التراب الوطني وخارجه ونسبة التصويت خارج الجزائر بلغت 8,69% تكون نسبة المشاركة الإجمالية 39,83%.

[1] محمد بركات،"الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019 تؤسس لجزائر جديدة"، ***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م(04)، ع(02)(جانفي 2020)، ص11،12.

جدول –01– يوضح المرشحين ونسبة المشاركين في الانتخابات الرئاسية.

المرشحين	نسب المشاركة
عبد المجيد تبون	%58,38
عبد القادر بن قرينة	%17,38
علي بن فليس	%10,55
عز الدين ميهوبي	%7,26
عبد العزيز بلعيد	%6,66

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بمقال قندوز عبد القادر، مبطوش الحاج "واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فيفري 2019،بناء الجزائر الجديدة"، ***مجلة الرائد في الدارسات السياسية***، م(03)، ع(01)(نوفمبر 2021).

وتباين النسب بين الولاية باستثناء ولاية تيزي وزو وبجاية سجلتا نسبة تقارب 0% ومن خلال ذلك هناك تدني في مستوى المشاركة السياسية وذلك لغياب الجانب الملموس والمادي من قبل السلطة التي اكتفت ولا تزال تمارس العادات القديمة، حيث تكتفي بتقديم الوعود وهذت الأمر الذي أفقد المواطن الثقة في المؤسسات الرسمية وفي الغير الرسمية وعلى رأسها الأحزاب السياسية التي تعتبر الإطار السياسي الذي يمارس فيه الفرد حقوقه السياسية والتي أصبح يحسبها تابعة للنظام.

وبعدها الرئيس عبد المجيد تبون وثيقته لتعديل الدستور وكان ذلك في فترة انتشار جائحة كورونا، التي ألقت بظلالها من خلال إجراءات وقائية المتتبعة على المسيرات للحراك الشعبي.[1]

فكان يعتبر الرئيس عبد المجيد تبون تعديل الدستور وهو مثابة استجابة لمطالب الحراك أي لمحاربة الفساد وبناء ديمقراطية حقيقية، وأشار إلى الدستور الحالي أنه غير قادر على حل الأزمة التي مرت بها البلاد، وقد أكد أن حدود التعديل المقترح سيمضي إلى أبعد

[1] عبد القادر قندوز، الحاج مبطوش"واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فيفري 2019،بناء الجزائر الجديدة"، مجلة الرائد في الدارسات السياسية، م(03)، ع(01)(نوفمبر 2021)، ص15،16.

حد ولكن من غير المساس بتوجه الدولة الوطنية، وأقدم على أن الهدف من وراء التعبير الدستوري هو إبعاد شبح كل الأزمات عن البلاد في المستقبل من خلال سد الثغرات والابتعاد النهائي عن الحكم الفردي، وأشار كذلك إلى عزيمته في إعادة تنظيم السلطة ومؤسسات الدولة، ومراجعة أدوار المجالس المحلية مراجعة شاملة ومحاربة المال الفاسد الذي يعكر الممارسة السياسية.

ولكن مسمى الرئيس تعرض لانتقادات المعارضة منذ البداية وذلك من خلال الآلية المعتمدة في إعداد مسودة التعديل الدستوري.

وهذا ما عكسته نتائج الانتخابات على مشروع الدستور الذي أجري في الأول من نوفمبر 2020 والتي تلخصت نتائجها أن نسبة المشاركة متدنية حققت نسبة 23,84% ما يعادل 5024239 من أصل 24 مليون ناخب مسجل، المصوتون بنعم 66,80%، والمصوتون بلا 33,20%.[1]

جدول -02- يوضح نتائج الإقتراع على دستور 2020.

الولاية	العدد النهائي للمسجلين	المصوتين	الأصوات الملغاة	الأصوات المتنازع فيها
المجموع العام	24475310	5636172	633855	407

الأصوات المعبر عنها	الأصوات المعبر عنها بلا	الأصوات المعبر عنها بنعم	نسبة المصوتون بنعم	نسبة المصوتون بلا
5024239	3355518	1667867	%66,80	%33,20

المصدر: عبد القادر قندوز، الحاج مبطوش"واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فيفري 2019،بناء الجزائر الجديدة"، ***مجلة الرائد في الدارسات السياسية***، م(03)، ع(01)(نوفمبر 2021).

[1] نفس المرجع، ص17.

وتعتبر هذه النسبة من أدنى نسبة المشاركة منذ الاستقلال، ومنه نستنتج عزوف الجزائريين عن المشاركة الانتخابية، ففي الانتخابات السابقة كاد العزوف في المدن الكبرى، أما في هذه شمل أغلب ولايات الوطن، كما هو موضح في الجدول:

الجدول-03- يوضح نسبة المشاركة الانتخابية في بعض المدن الجزائرية الكبرى.

الولاية	نسبة المشاركة	الولاية	نسبة المشاركة
الجزائر العاصمة	14,46%	خنشلة	21,17%
وهران	24,44%	عنابة	27,08%
باتنة	21,95%	تيزي وزو	0,07%
قسنطينة	22,34%	الوادي	22,92%
تمنراست	41,33%	المدية	27,66%
بجاية	0,24%	البليدة	29,46%
تلمسان	24,19%	تبسة	21,35%

المصدر: محمد زيتوني، عبير بوعكاز،"قراءة تحليلية في التعديل الدستور الجزائري"، ***مجلة الرائد للدراسات السياسية***، م(02)، ع(04)(جوان 2021).

هذه النسب تؤكد تآكل نسبة المشاركة في عملية التصويت ومنه رفض الشعب للواقع، ومنه اعتراض على شكل السلطة في أدائها السياسي واعتراضها على المعارضة في ممارستها، ووضح هذا أنه لم يتغير أي شيء عن السابق فيما يتعلق بمسار العملية الإنتخابية.[1]

[1] محمد زيتوني، عبير بوعكاز،"قراءة تحليلية في التعديل الدستور الجزائري"، ***مجلة الرائد للدراسات السياسية***، م(02)، ع(04)(جوان 2021)، ص30

المطلب الثاني: المشاركة في العملية الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية وبانتخابات المجالس

شهدت الانتخابات التشريعية ل12 جوان 2021 في الجزائر الكثير من الظواهر السياسية أهمها العزوف الانتخابي الكبير، لأنها تشكل انتخاب لأهم سلطة في الدولة وهي السلطة التشريعية. باعتبار الانتخابات آلية رئيسية في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وآلية لإضفاء الشرعية على المؤسسات السياسية ومنه التداول على السلطة وتجديد النخب الحاكمة.

فجرت الانتخابات بموجب قانون الانتخابات الذي صدر في 10 مارس 2021.

المادة 317: بصفة انتقالية، وفقط بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية والوطنية المسبقة التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، يمكن قوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوبة بموجب المادة 176 من هذا القانون العضوي، أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لعدم مراعاة شره المناصفة وفي هذه الحالة توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها،[1] فتضمنت مواد أخرى بعض الوعود التي كانت السلطة على نفسها.

فحدد هذا القانون من خلال (المادة 87) المصادر المسموح بها لتمويل الحملة الانتخابية وكذلك (المادة 88) التي تنص على حظر تلقي أي مترشح بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى مهما كان شكلها، من أي دولة أجنبية، أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية.

[1] المادة 176، الجريدة الرسمية الجمهور الجزائرية أمر21، 25أوت ،2021، المعدل للأمر 01 المؤرخ في 2021/03/10.

فخلال عام 2020 تراجع نشاط الحراك وهذا بسبب جائحة فيروس كورونا ولكنه استأنف نشاطه في فيفري 2021 فشهدت مواقفه تباينا من موضوع المشاركة في الانتخابات ومن مبادرات السلطة عموما، فبالرغم من أن الحراك اعتبر ما يجري سوى عملية إعادة إنتاج النظام لنفسه عبر عمليات انتخابية لا تتحقق فيها شروط النزاهة.

والجزء الأكبر يرى أن المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع التمسك بالمسيرات الشعبية باعتبارها آلية للاحتجاج واستمرار في المطالبة بالتغيير.[1]

الجدول-04- يوضح المعطيات الخاصة بالانتخابات التشريعية سنة 2021

المعطيات	ناخب جزائري	ناخب جزائري بالخارج	عدد النواب في المجلس الشعبي الوطني	المتنا على عقوبة المجلس	عدد القوائم	قوائم حزبية	قوائم مستقلة	عدد مراكز الإقتراع
الأرقام	23مليون	مليون	407نائب	22ألف مراشح	2288	1080	1208	14ألف أقل من مركز اقتراع

المصدر: محمد زيتوني، عبير بوعكاز،"قراءة تحليلية في التعديل الدستور الجزائري"، ***مجلة الرائد للدراسات السياسية***، م(02)، ع(04)(جوان 2021).

ومنه كانت المعطيات العامة للانتخابات التشريعية ب12 جوان 2021.

الجدول –5- يوضح معطيات العمل والانتخابات التشريعية ب12 جوان 2021.

المعطى الانتخابي		العدد/النسبة المئوية
الناخبون المسجلون	داخل الوطن	23522322
	خارج الوطن	900865

[1] قندوز، مبطوش، مرجع سابق، ص18.

	المجموع	24425171
الناخبون المصوتون	داخل الوطن	5583082
	خارج الوطن	42242
	المجموع	5625.324

نسبة المشاركة	%30.02
الأصوات المعبر عنها	4602365
الأصوات الملغاة	1016220

المصدر: عبير شليغم،"الانتخابات التشريعية في الجزائر، دراسة للواقع والنتائج"،مجلة دفاتر المتوسط،م(06) و(02)(ديسمبر 2021).

وشهدت هذه الانتخابات التشريعية مشاركة من طرف عدد من الأحزاب وحتى قوائم المستقلون بينما أحزاب أخرى كانت مقاطعة للانتخابات.

الجدول -06- جدول يوضح قائمة الأحزاب المشاركة والمقاطعة في تشريعات 2021/05/12.

الأحزاب المقاطعة	الأحزاب المشاركة
جبهة القوى الاشتراكية	القوائم الحرة (1438 قائمة لمترشحين مستقلين)
حزب العمال	جبهة التحرير الوطني
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	حركة مجتمع السلم
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	التجمع الوطني الديمقراطي
حزب العمال الاشتراكي	جبهة المستقبل

حزب الاتحاد من أجل التغيير والتقدم	حزب جيل جديد
	جبهة الحكم الراشد، حركة البناء الوطني، حزب الحرية والعدالة، جبهة العدالة والتنمية، حزب الفجر الجديد، جبهة الجزائر الجديدة، حزب الكرامة، حزب طلائع الحريات، تجمع أمل الجزائر، حركة النهضة. التحالف الوطني الجمهوري، حزب صوت الشعب. اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية، حزب التجديد الجزائري، جبهة النضال الوطني، حركة الإصلاح الوطني. حزب الشباب، الجبهة الوطنية الجزائرية، الحزب الوطني الجزائري، حركة الوفاق الوطني، الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو، الوسيط السياسي.

المصدر : "الجزائر الجديدة" ووهم التغيير من الداخل، www.arab-reform.net,

ولكن الفرق في هذه الانتخابات هو الإقبال الكبير على الترشح القائم الحرة ومنه أنه كان هنالك تراجع كبيرة في القاعدة الشعبية للأحزاب السياسية التي فقدت مكانتها بعد الحراك، بحيث أن الأحزاب لغت تجمعاتها في بعض الولايات بسبب غياب للجماهير عنها، حيث تشكلت القوائم المستقلة 56% هي مقابل 44% من القوائم الحزبية.

فكانت الحملة الانتخابية دلالات مهمة، كتركيز الأحزاب ومترشحي القوائم المستقلة على العامل القبلي في المدن الصغرى والأرياف، وكم يمكن التركيز على البرامج السياسية، بل على إقناع الناخبين بالتصويت.[1]

ففي نتائج الانتخابات تصدر حزب جبهة التحرير الوطني القائمة ب105 مقعد، وفي المرتبة الثانية كانت القوائم الحرة بتحقيق 78مقعد أما باقي الأحزاب على حساب الجدول التالي:

الجدول-07- توزيع المقاعد بحسب الأحزاب والقوائم (الانتخابات التشريعية2021).

الأحزاب /المستقلون	عدد المقاعد 2021	النسبة المئوية% 2021
جبهة التحرير الوطنيFLN	105	25,79
قوائم مستقلة(الأحرار)	78	19,16
حركة المجتمع السلم	64	15,72
التجمع الوطني الديمقراطيRND	57	14
جبهة المستقبل	48	11,79
حركة البناء الوطني	40	9,82
حزب جبهة الحكم الراشد	3	0,73
حزب صوت الشعب	3	0,73
حزب العدالة والتنمية	2	0,491
حزب الحرية والعدالة	2	0,49
الفجر الجديد	2	0,49
جبهة الجزائر الجديدة	1	0,24

[1] قندوز، مبطوش، مرجع سابق، ص19.

الكرامة	1	0,24

المصدر: عبير شليغم،"الانتخابات التشريعية في الجزائر، دراسة للواقع والنتائج"، ***مجلة دفاتر المتوسط***، م(06) و(02)(ديسمبر 2021).

ومنه كانت تراجع في نسبة المشاركة رغم تعديل قانون الانتخابات، والاعتماد على نظام القائمة المفتوحة ورغم توفير كل الإمكانيات المتاحة والجهد المبذول والإصلاحات القائمة.[1]

وبعدها أقر الرئيس عبد المجيد تبون بإجراء انتخابات محلية مسبقة، بموجب مرسوم وفقه بتاريخ 29 أوت 2021، استدعى فيه الهيئة الناخبة، فجرت الحملات الانتخابية ولكنها ظهرت باردة إلى حد كبير، ولقد شكلت أجواء الحملة التي استمرت 3 أسابيع حالة من القطيعة بين السياسي والناخب الجزائري، ففي هذه المواد الانتخابية ثم إلقاء 9000 تجمع انتخابي وهي متغيرات لم يسبق أن عاشها المترشحون.

فكانت نتائج الانتخابات المحلية 36,558% في الانتخابات البلدية و34,76% في الانتخابات الولائية، فارتفعت نسبيا هنا المشاركة مما يؤكد اهتمام الجزائريين بالانتخابات الوطنية فارتفعت نسبيا هنا المشاركة ما يؤكد اهتمام الجزائريين بالانتخابات المحلية عن البرلمانية، فالناخب في الانتخابات المحلية تحركه معايير محلية ومنطق تسود فيهم قيم الجهة، علاقات القرابة....، فشارك في هذا السياق الانتخابي 40 حزب سياسي لكن معظمها خرجت خالية الوفاض إذ تم تقاسم الحصيلة الانتخابية بين التشكيلات السياسية والقوائم الحرة.[2]

[1] شليغم، مرجع سابق، ص18.
[2] بوحنية قوي"الانتخابات المحلية الجزائرية: قراءة متقاطعة في النتائج والسلوك الانتخابي"، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5230، (2022/05/10).

الجدول-08- يوضح توزيع المقاعد حسب الأحزاب والقوائم 2021

انتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية

القائمة المترشحة	1	2	3
حزب جبهة التحرير الوطني	5978	124	552
التجمع الوطني الديمقراطي	4585	58	331
القوائم المستقلة	4532	91	344
جبهة المستقبل	3262	34	228
حركة البناء الوطني	1848	17	125
حركة مجتمع السلم	1820	10	101
جبهة القوى الاشتراكية	898	47	65
صوت الشعب	576	3	45
حزب الفجر الجديد	258	2	16
حزب الحرية والعدالة	242	2	14
جبهة الجزائر الجديدة	166	2	13
جبهة الحكم الراشد	138	1	11
تجمع أمل الجزائر	119	0	8
جزب الكرامة	102	0	5
حزب العمال	46	0	2
حركة الشباب الجزائري	45	0	5
جيل جديد	45	0	3
جبهة العدالة والتنمية	32	0	2
حزب التجديد الجزائري	27	0	0
الجبهة الوطنية الجزائرية	21	0	
حركة الانفتاح	20	0	0

انتخابات أعضاء المجالس الشعبية البلدية

القائمة المترشحة	1	2	3
حزب جبهة التحرير الوطني	471	0	23
القوائم المستقلة	443	0	10
التجمع الوطني الديمقراطي	366	0	23
جبهة المستقبل	304	0	10
حركة مجتمع السلم	239	0	13
حركة البناء الوطني	230	0	12
حزب الفجر الجديد	82	0	5
صوت الشعب	45	0	3
جبهة القوى الاشتراكية	40	0	0
تجمع أمل الجزائر	18	0	1
حزب الحرية والعدالة	18	0	2
جبهة الجزائر الجديدة	12	0	0
جبهة الحكم الراشد	11	0	0
تجمع أمل الجزائر	9	0	0
جزب الكرامة	9	0	0
عهد 54	6	0	0
حزب الوحدة الوطنية للتنمية	6	0	0
حزب العمال	6	0	0
جيل جديد	5	0	0
الحزب الجزائري الأخضر للتنمية	5	0	0
حركة الوفاق الوطني	4	0	0

جبهة النضال الوطني	19	0	0
حركة الوفاق الوطني	18	0	0
حزب الوحدة الوطنية والتنمية	15	0	0
التحالفات	12	0	0
حركة الوطنيين الاحرار	11	0	0
الوسيط السياسي	10	0	0
التحالف الوطني الجمهوري	10	0	0
الحزب الجزائري الأخضر للتنمية	8	0	0
حركة الإصلاح الوطني	8	0	0
الجبهة الديمقراطية الحرة	7	0	0
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	5	0	0
عهد 54	5	0	0
الاتحاد الوطني من أجل التنمية	4	0	0
حزب النور الجزائري	4	0	0
حزب التجديد والتنمية	3	0	0
طلائع الحريات	2	0	0
حزب العدل والبيان	1	0	0
الاتحاد للتجمع الوطني	1	0	0
الحزب الجمهوري التقدمي	1	0	0
الحركة الوطنية للعمال	0	0	0

الاتحاد للتجمع الوطني	4	0	0
التحالفات	3	0	0
حركة الشباب الجزائري	3	0	0
حركة الوطنيين الأحرار	2	0	0
الوسيط السياسي	0	0	0
حزب النور الجزائري	0	0	0
حركة التجديد والتنمية	0	0	0
حركة الإصلاح الوطني	0	0	0
حركة الانفتاح	0	0	0
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	0	0	0
التحالف الوطني الجمهوري	0	0	0
حزب النور الجزائري	0	0	0

1: عدد المقاعد المحصل عليها

2: عدد البلديات التي تحصلت فيها على الأغلبية المطلقة

3: عدد البلديات التي تحصلت فيها على الأغلبية النسبية

الجزائريين				

المصدر: بوحنية قوي"الانتخابات المحلية الجزائرية: قراءة متقاطعة في النتائج والسلوك الانتخابي"،https://studies.aljazeera.net/ar/article/5230، (2022/05/10).

ولكن رغم ارتفاع نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بالنسبة للانتخابات الفارطة لكن بقيت نسبة المشاركة متدنية.

المطلب الثالث: مميزات وتحليل نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية

عرفت الجزائر أربع محطات انتخابية بعد الحراك الجزائري 2019 فجرى بعده أول استحقاق انتخابي، الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019، أما الاستحقاق الثاني فتمثل في الاستفتاء على الدستور الجديد لعام 2020 والذي كان بمثابة حجر الزاوية السياسي في مشروع (الجزائر الجديدة) للرئيس تبون، نظرا للوعود التي عملها حول التغيير الجذري لعمل المؤسسات، وبعده الاستحقاق الثالث وهي الانتخابات التشريعية في 12 جوان 2021.

فبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية داخل الجزائر 41,13% أي ما يقارب (9747804) صوتا من إجمالي 24464161 مسجل على مستوى التراب الوطني وخارجه، فكانت النسبة الإجمالية للمشاركة السياسية 39,83%.

على غرار نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية كانت 23% ما يعادل (5625324) صوتا من إجمالي 24 مليون مسجل، وكانت النسبة الإجمالية للمشاركة السياسية حوالي 30,20%.

فكانت نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول09: يوضح نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 12ديسمبر2019.

المشاركة	الحزب	نسبة المشاركة في الانتخابات
عبد المجيد تبون	مستقل بدون حزب	%58,38
عبد القادر بن قرينة	حركة البناء الوطني	%17,38
علي بن فليس	طلائع الحريات	%10,55
عز الدين ميهوبي	اللتجمع الوطني الديمقراطي	%7,26
عبد العزيز بلعيد	جبهة المستقبل	%6,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بالمطالب الأخرى

فكانت هنالك أحزاب مقاطعة لهذه الرئاسيات كالحزبين الإسلاميين حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية والحزب الديمقراطي الاجتماعي والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

- على غرار الانتخابات التشريعية الذي شارك فيها 644 قائمة حزبية بالإضافة إلى 837 قائمة مستقلة ووجود عدة تيارات لهذه الانتخابات هي كالآتي:

جدول10: يوضح الأحزاب ونسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 12جوان 2021:

التيار	الحزب	نسبة المشاركة
الوطني	1- جبهة التحرير الوطني. 2-التجمع الوطني الديمقراطي.	%25,79 %14
الإسلامي	1-حركة مجتمع السلم. 2-حركة التيار الوطني. 3-جبهة العدالة والتنمية.	%15,7 %9,82 %0,491
الأحزاب الجديدة	1- جيل جديد.	%0,24

	2-الفجر الجديد.	%0,49
	3-صوت الشعب.	%0,73
	4- طلائع الحرية.	%0,49

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بالمطالب الأخرى

فكانت النسبة الإجمالية للمشاركة 30,20%، وكانت هنالك أحزاب مقاطعة منها حزب العمال وحزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بسبب تخوفها من المقاطعة الشعبية من جهة،ومن فقدان ما تبقى لها من رصيد سياسي من جهة أخرى.

أما بالنسبة لنظام الانتخابات في الانتخابات الرئاسية ووفقا للفقرة الثانية من المادة 85 من الدستور أنه يتم الفوز برئاسة الجمهورية بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها، على غرار الانتخابات التشريعية كان بنظام القائمة المفتوحة حسب المادة 191 الذي صدر في مارس 2021، أي يمكن للناخب أن يختار القائمة التي يرغب في التصويت عليها، واختيار مرشحين بعينهم داخل نفس القائمة حسب رغبته، فكان هنالك بروز أغلبية القوائم الحرة على القوائم الحزبية.

- ✓ تشير هذه المؤشرات إلى أنه هنالك انقسام حاد في الشارع الجزائري وفي الأحزاب بين مؤيد ومعارض لفكرة الانتخابات.
- الإقبال الكبير على الترشح في القوائم الحرة أي التراجع الكبير في القاعدة الشعبية للأحزاب السياسية، وتفوق القوائم الحرة بنسبة 19,16% على قوى سياسية وتشكيلات حزبية منظمة.
- انعكاس النتائج على المشاركة السياسية من جهة أخرى وهذا بسبب العزوف الانتخابي لدى الشعب الجزائري، ما أدى إلى تدني مستوى المشاركة السياسية رغم تعديل قانون الانتخابات وتوفير كل الإمكانيات المتاحة والجهد المبذول.

- رغم التراجع في نسبة المشاركة إلا أنه في الانتخابات التشريعية حافظ حزب السلطة جبهة التحرير الوطني" وخليفته "حزب التجمع الوطني الديمقراطي" على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني، ولكن رغم أولوية الحزب السلطة إلا أنه كان هنالك تراجع في عدد المقاعد خلال الانتخابات التشريعية.

✓ ومنه نستنتج أنه:

- عدم اقتناع المواطن بالعمل الحزبي رغم كل هذه المتغيرات.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد عرض للأحداث التي عاشتها الجزائر وكيف تعاملت الأحزاب مع هذا، نستنتج بأن الأحزاب السياسية في الجزائر شهدت تطورا ملحوظا ابتداءا من مرحلة الأحادية الحزبية وصولا إلى التعددية ومنه وصولا إلى الفترة الحاسمة حراك 2019 الذي كان من أهم المنعرجات في الساحة السياسية، فمن خلال هذا ظهر دور الأحزاب بالاتجاه السلبي في الحياة السياسية وكيف أثرت هذه الأدوار على تفعيل المشاركة السياسية سلبًا من خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة من 2019إلى 2021.

لكن كان هناك عجز وقصر في العمل الحزبي وما أدى إلى عدى تحقيق نسبة مشاركة فعالة.

خاتمة

الاستنتاجات:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- محدودية فعالية الأحزاب السياسية في الجزائر وذلك في مجال تفعيلها للمشاركة السياسية، حيث أن خلال الاستحقاقات الانتخابية الأربعة من 2019 إلى 2021 كانت المشاركة السياسية في تراجع مستمر، وهذا بسبب ضعف الأحزاب السياسية من خلال الانشقاقات والأزمات التي شهدتها إذ لا وجود للمعارضة داخلها مما أدى إلى وجود تعددية حزبية غير عملية.
- عدم التغيير في هياكل ووظائف الأحزاب رغم المنعرج الحاسم الذي شهدته الجزائر ألا وهو حراك2019 حيث بقيت نفس الهياكل ولم يكن هناك أي تجديد في البرامج والوظائف وحتى في الخطابات السياسية، بقت شعبوية وتقليدية وفارغة المحتوى ما أدى إلى فقدان الثقة في الأحزاب، وكانت النتيجة العزوف الانتخابي وضعف المشاركة السياسية.
- عدم جدوى الأحزاب الجزائرية، حيث أن وظيفتها أصبحت كديكور سياسي وفقط والدليل هو أنه عدم وجود أي تواجد لها بعد المواعيد الانتخابية، أي أن عملها مصدر خلال الحملات الانتخابية فقط.

فلا بد من كل هذا توفر أسس فعالة وعمل حزبي حقيقي لتكريس مشاركة سياسية حقيقية.

وكتجديد الوظائف والبرامج الحزبية تتلاءم مع مطالب المواطنين وانشغالاتهم.

- إرساء مبادئ التداول السلمي على السلطة في القيادات الحزبية.
- التواصل بين الأحزاب والمواطنين ليس من خلال المواسم الانتخابية وفقط.

- ضرورة تدخل الدولة كمنح الحرية للأحزاب تدعيمها ماديا، والحد من العراقيل القانونية والإدارية التي حدت فاعلية الأحزاب، وعليه على الأحزاب يجل أن تعمل بمبدأ الديمقراطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ **الموسوعات والقواميس:**

1- بالة، صباح. **الموسوعة السياسية**، https://politivcal-encyclopedia.org، 2022/03/02.

2-عواض، محمد، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

3- معجم الرائد، مسعود جبران، دار العلم للملايين، 1992.

❖ **الكتب:**

1- ألعاني، محمد شفيق. **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**. بغداد: جامعة بغداد، 1986.

2- الهاشمي، طارق علي. **الأحزاب السياسية**. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، 1968.

3- المشهداني، سعد سلمان. **منهجية البحث العلمي**. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2019.

4- العروسي، رابح كمال. **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

5- الخزرجي، محمد وثامر، كامل. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

6- بوالشعير، سعيد. **النظام السياسي الجزائري،دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1963، 1973**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

7- بوقفة، عبد الله. **الوجيز في القانون الدستوري، الدستور الجزائري**. الجزائر: دار الهدى، ط5، 2011.

8- جرادي، عيسى. **الأحزاب السياسية في الجزائر**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

9- زين الدين، بلال أمين. **الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

10-حاروش، نور الدين. **الأحزاب السياسية**. الجزائر: دار الأمة، 2009.

11-ناجي، عبد النور. **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. الجزائر: مديرية النشر الجامعية، 2006.

12- سرحان، محمد ومحمودي، علي. **مناهج البحث العلمي**. صنعاء: دار الكتب، ط3، 2014.

13- عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح. **أسس ومجالات العلوم السياسية**. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2012.

14- عمباش، عائشة وآخرون. **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

15- صاصيلا، محمد عرب. **علم الاجتماع السياسي**. بيروت: المؤسسة الجامعية بيروت الحمراء.

16- غليون، عماد. **الحزب السياسي**. دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع.

❖ **المقالات:**

1- ابرادشة، فريد. "إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.5، ع.1(2020).

2- بن جيلالي، عبد الرحمان. "الحق في تأسيس الأحزاب السياسية بين التنظيم والتقييد، دراسة في أحكام المادة 52 من التعديل الدستوري الصادر عام 2016 وأحكام القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 12-04"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، ع.12.

3- بن دحو، نور الدين. "حق تأسيس حزب سياسي في الجزائر دراسة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 والقانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية"، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، م.06، ع.03(2021).

4-بن علي، زهيرة. " تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية"، ع.2(2010).

5- بن علي، مهملي. "الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع.13(جوان 2016).

6- بن فطة، مختار. "سوسيولوجيا الخطاب السياسي في الجزائر، تحليل خطابات الأحزاب السياسية نموذجا"، **مجلة أكاديمية دولية**، م.07، ع.10(ديسمبر2020).

7- بومدين، عربي وبوزيدي، يحيى. "أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية، دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع.5(أكتوبر2014).

8- بركات، محمد. "الانتخابات الرئاسية لما بعد 22فيفري 2019 تؤسس لجزائر جديدة"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، م.4، ع.2(جانفي2020).

9- جرادي، عيسى. "التعددية الحزبية السياسية في الجزائر"، **مجلة رسالة الأطلس**، ع.112(26أكتوبر 1998).

10-زاير، إلهام. "دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، م.3، ع.2.

11-زيتوني، محمد وبوعكاز، عبير. "قراءة تحليلية في التعديل الدستور الجزائري2020"، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، م.2، ع.04(جوان 2021).

12- لعروسي، رابح. "مراجعات من الأحادية الحزبية، جبهة التحرير الوطني والمعارضة ودولة الأمر الواقع"، **كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3**.

13- سويقات، أحمد. "التجربة الحزبية الجزائرية1962-2004"، **مجلة الباحث**، ع.4(ورقلة2006).

14- فرحات، نادية. "دور الأحزاب السياسية في إحداث التغير الاجتماعي"، **مجلة الدراسات**، ع.2.

15- قندوز، عبد القادر ومبطوش، الحاج. "واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فبراير 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة"، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، م.03، ع.01(جامعة ابن خلدون تيارت، نوفمبر 2021).

16- شليغم، عبير. "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021 دراسة للواقع والنتائج"، **مجلة دفاتر المتوسط**، م.06، ع.02(ديسمبر 2021).

17- غربي، عزوز. "الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.09، ع.16(جامعة المسيلة، جانفي 2022).

❖ **المذكرات:**

- **<u>مذكرات الدكتوراه:</u>**

1- بن قفة، سعاد. **المشاركة السياسية للجزائر، آليات التقيين الأسري نموذجا 1992-2005**، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011-2012.

2- دريس، نبيل. **المشاركة السياسية حالة الجزائر الانتخابات المحلية لسنة 2007**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، أفريل 2009.

3- مخلوف، بشير. **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة 1989-1995**، جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية 2012-2013.

4- عليان، محمد عبد الكريم. **دور العلاقات العامة في تفعيل الاتصال السياسي في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر3: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2017-2018.

5- خاوة، الطاهر. **دور الأحزاب في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014.

6- ضبع، عامر. **المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي**، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أكتوبر 2016.

- **مذكرات الماجستير:**

1- بوعبد الله، حورية. **دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر 1997-2012**، أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014-2015.

2- بوعلي، حمزة. **دور الأحزاب السياسية الجزائري في التنمية السياسية**، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013.

3-حريزي، زكرياء. **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية**، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية2010-2011.

4- فتاح، كمال. **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة أحزاب التحالف السياسي في ولاية معسكر**، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011-2012.

- **مذكرات الماستر:**

1- بقدور بن عطية، سناء. **المشاركة السياسية ودورها في صنع القرار في الجزائر**، جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019-2020.

2- جماعي، خديجة وبن خيرة، ميادة. **دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الجزائري**، جامعة أحمد دراية أدرار: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2019.

3- موساوي، إبراهيم وأونان، عاشور. **النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر**. جامعة أمحمد بوقرة: كلية الحقوق بودواو، 2015-2016.

4- طاوطاو، حمزة. **النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر**، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل: كليات الحقوق والعلوم السياسية 2020-2021.

❖ **المحاضرات:**

1- آل غزالي، ماجد محيي. **المشاركة السياسية للآليات والعوامل المؤثرة**، دراسة نظرية لمؤلف جامعي(بحث).

2-حميد، رامي. **محاضرات النظم الحزبية والنظم الانتخابية، المحاضرة الثانية علاقة الأحزاب السياسية بالنظام السياسي والأنماط الحزبية**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

3-عبد العالي، عبد القادر. **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية مولاي الطاهر 2007-2008.

❖ **القوانين:**

1-القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12جانفي 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية الجريدة الرسمية 02 لسنة 2012.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد65، أمر رقم 21-10، المؤرخ في 25أوت سنة 2021، يعدل ويتم بعض أحكام الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 10 مارس2021 والمتضمن القانون العضوي للانتخابات.

❖ **المواقع:**

1- وظائف الأحزاب السياسية، https://moodle.univer-ouargla.dz.

2- سارة عبد السلام الشريبني، تحليل الأزمة الجزائرية من خلال اقتراب الجماعة، https://democraticac.de/?p=64673.

3- ناصر جابي، الجزائر أحزاب ما قبل الحراك، www.alquds.co.uk.

4- رضا شنوف، الجزائر مستوى الخطاب السياسي للمترشحين للانتخابات النيابية يثير تساؤلات حول أداء البرلمان المقبل، www.alquds.co.uk.

5-علي ياحي، صمت الأحزاب في الجزائر يخلق جمودا سياسيا،
https://www.independentarabia.com/node/303611.

6- قانون عضوي رقم 04/12، www.interieur.gov.dz.

7- بوحنية قوي، الانتخابات المحلية الجزائرية،
https://studies,aljazeera.net/ar/article/5230.

الملخص

الملخص:

تعتبر الأحزاب السياسية أهم المؤسسات التي تقوم بجمع المطالب والمصالح وتحويلها إلى سياسات قابلة للتطبيق، وتأديتها وظيفة التجنيد السياسي مع دور الرقابة على الحكومة ومتابعة أنشطتها. من خلال القيام بوظيفة التعبئة الشعبية أثناء الاستحقاقات الانتخابية، حيث أصبحت الأحزاب السياسية أحد أهم المؤسسات التي تركز عليها المشاركة السياسية، فللأحزاب أدوار إيجابية وسلبية في توسيع أو تضييق نطاق المشاركة السياسية.

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الممارسة الديمقراطية، فالجزائر في تجربتها السياسية عرفت أزمة في المشاركة السياسية بعد التعددية الحزبية، حيث عكف الشعب الجزائري على العزوف السياسي إلى غاية الحراك الشعبي 22فيفري 2019، الذي اعتبره البعض على أنه أكبر عملية مشاركة سياسية عرفتها الجزائر والذي أحدث تحولا في الخارطة السياسية في الجزائر، فشكلت تحديا في بناء الجزائر الجديدة.

جاء بعده مشاركة في العملية الانتخابية من خلال أربع استحقاقات انتخابية من 2019 إلى 2021 فلم تلعب الأحزاب السياسية أي دور أساسي أو فعال في إقناع الرأي العام الجزائري بضرورة المشاركة في هذه الانتخابات، ما أدى إلى عدم تحقيق نسبة مشاركة سياسية فعالة.

الكلمات المفتاحية:

الأحزاب السياسية، المشاركة السياسية، الانتخاب.

Abstract :

Les partis politiques sont les institutions les plus importantes qui recueillent les demandes et les intérêts et les transforment en politiques applicables, et remplissent la fonction de recrutement politique avec le rôle de surveiller le gouvernement et de suivre ses activités. En remplissant la fonction de mobilisation populaire lors des élections électorales, où les partis politiques sont devenus l'une des institutions les plus importantes sur lesquelles se concentre la participation politique, les partis ont des rôles positifs et négatifs dans l'élargissement ou la réduction de la portée de la participation politique.
La participation politique est l'essence de la pratique démocratique. L'Algérie, dans son expérience politique, a connu une crise de la participation politique après le pluralisme partisan, le peuple algérien s'étant engagé dans des réticences politiques jusqu'au mouvement populaire du 22 février 2019, que certains considéraient comme le plus grand processus de participation politique qu'a connu l'Algérie, qui a provoqué une transformation de la carte La situation politique en Algérie a constitué un défi dans la construction de la nouvelle Algérie.
Elle a été suivie d'une participation au processus électoral à travers quatre bénéfices électoraux de 2019 à 2021. Les partis politiques n'ont joué aucun rôle essentiel ou efficace pour persuader l'opinion publique algérienne de la nécessité de participer à ces élections, ce qui a conduit à l'échec d'atteindre un taux de participation politique effectif.

les mots clés:

Partis politiques, participation politique, élection.